



Distr.
GENERAL

A/AC.109/799
11 October 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

OCT 19 1984

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منع
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

109/799

تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة الموفدة عام ١٩٨٤ الى أنغولا

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	١ - ١١	أولا - مقدمة
٤	١ - ٤	ألف - الاختصاصات
٥	٥ - ٧	باء - تكوين البعثة الزائرة
٥	٨	جيم - مسار الرحلة
٥	٩ - ١١	دال - كلمة شكر
٦	١٢ - ٨٩	ثانيا - معلومات عن الاقليم
٦	١٢	ألف - لمحة عامة
٦	١٣ - ٤٩	باء - التطورات الدستورية والسياسية
١٥	٥٠ - ٨٠	جيم - الأحوال الاقتصادية
٢٤	٨١ - ٨٩	دال - الظروف الاجتماعية والتعليمية
٢٥	٩٠ - ١٧١	ثالثا - الأنشطة التي قامت بها البعثة
٢٥	٩٠ - ٩٥	ألف - الاجتماع مع الحاكم ورئيس الوزراء
٢٧	٩٦ - ١٠٧	باء - الاجتماع مع أعضاء المجلس التنفيذي

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٤٥	رابعاً - الملاحظات والنتائج والتوصيات ١٧٢ - ١٩٣

المرفقات

٤٩	الأول - برنامج البعثة وأنشطتها
٥١	الثاني - البيان الذي أدلى به رئيس البعثة الزائرة في ١١ أيلول /سبتمبر ١٩٨٤
٥٤	الثالث - مذكرة مقدمة الى البعثة من حزب تحالف أنغيلا القومي بعنوان " قضية استقلال أنغيلا "
٥٩	الرابع - مذكرة قدمها الى البعثة حزب أنغيلا الديمقراطي بعنوان " مركزز أنغيلا وتطلعاتها "
٦٤	الخامس - خريطة : أنغيلا

المحتويات (تابع)

<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
جيم - الاجتماع مع رئيس مجلس النواب وأعضاء المجلس غير الوزراء	١٠٨ - ١١٣ ٣٠
دال - الاجتماع مع زعماء حزب أنغيلا الشعبي المعارض	١١٤ - ١١٨ ٣٢
ها - الاجتماع مع أعضاء الغرفة التجارية ورابطة أصحاب الفنادق	١١٩ - ١٢٦ ٣٢
واو - الاجتماع مع أعضاء رابطات رجال الشرطة وموظفي الخدمة المدنية والمدرسين والمرضات	١٢٧ - ١٣٢ ٣٤
زاي - الاجتماع مع أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب تحالف أنغيلا القومي	١٣٣ - ١٣٧ ٣٦
حا - الاجتماع مع الأمناء الدائمين لادارات الحكومة	١٣٨ - ١٤٢ ٣٧
طا - الاجتماع مع أعضاء لجنة الخدمة العامة	١٤٣ - ١٤٥ ٣٨
يا - زيارة المدارس والمستشفى	١٤٦ ٣٨
كاف - الاجتماع العام	١٤٧ - ١٥٤ ٣٩
لام - الاستعراض الذي أجرى مع الحاكم ورئيس الوزراء وغيره من الوزراء	١٥٥ - ١٥٧ ٤١
ميم - المناقشات التي أجريت في وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث في لندن	١٥٨ - ١٦٠ ٤١
نون - المناقشات التي جرت في وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث مع وكيل الوزراء لنصف الكرة الغربي وغيره من المسؤولين المعنيين باقليم أنغيلا	١٦١ - ١٦٦ ٤٢
سين - الاجتماع مع مثلي أمانة الكمنولث	١٦٧ - ١٧١ ٤٣

باء - تكوين البعثة الزائرة

- ٥ - كان تكوين البعثة الزائرة كما يلي :
- السيد عمار عماري (تونس) (رئيسا)
السيد كونوار بهاد ورسريفاستافا (الهند)
السيد ديريك موراي (ترينيداد وتوباغو)
- ٦ - ورافق البعثة موظفو الأمانة العامة للأمم المتحدة التالية أسماؤهم :
- السيد نورالدين ادريس (سكرتير رئيسي)
السيد كينيث جوردان (موظف للشؤون السياسية)
الآنسة باترتشيا جيمينيز (سكرتيرة)
- ٧ - ورافق البعثة الى الاقليم أيضا السيد هيوغ ر. مورتيمر ، من البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة ، وقدم لها مساعدة قيمة .

جيم - مسار الرحلة

- ٨ - وصلت البعثة الزائرة الى الاقليم في ١١ أيلول /سبتمبر ١٩٨٤ ، وحياتها
لدى وصولها السيد أليستير بايلي حاكم أنغيلا والسيد هيوبرت هيووز وزير المالية
والأراضي والسيدة الينا ليك - هودج وزير التعليم والسياحة والزراعة والسيد ايرك
ريد وزير المرافق والأشغال العامة . وأدلى رئيس البعثة في اليوم نفسه ببيان اذيع
عبر راديو أنغيلا (انظر المرفق الأول لهذا التقرير) . وبقيت البعثة في الاقليم حتى
١٦ أيلول /سبتمبر ١٩٨٤ وزارت لندن من ١٧ الى ٢٠ أيلول /سبتمبر للتشاور مع
حكومة المملكة المتحدة . ويرد ثبت بمسار رحلة البعثة في المرفق الأول لهذا التقرير .

دال - كلمة شكر

- ٩ - تود البعثة أن تسجل تقديرها البالغ للحفاوة التي لقيتها من موظفي حكومة
المملكة المتحدة وأيضا للتعاون الوثيق والمساعدة اللتين حظيت بهما خلال المشاورات
في لندن .

أولا - مقدمةألف - الاختصاصات

١ - اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين القرار ٣٨ / ٥٤ المؤرخ في ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وبمقتضى الفقرة ١٣ من منطوق هذا القرار ، فإن الجمعية طلبت الى الدول القائمة بالادارة أن تواصل التعاون مع اللجنة الخاصة في الاضطلاع بولايتها ، وبصفة خاصة أن تسمح للبعثات الزائرة بدخول الاقاليم للحصول على معلومات مباشرة عنها والتحقق من رغبات سكانها وأمانهم .

٢ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة في ٢ أيار/مايو ١٩٨٤ وجه الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة الى رئيس اللجنة الخاصة ، باسم حكومته ، دعوة الى اللجنة لايفاد بعثة زائرة الى أنغولا في النصف الأول من شهر أيلول /سبتمبر ١٩٨٤ (A/AC.109/772) . وقررت اللجنة بناءً على اقتراح الرئيس ، في جلستها ١٢٥١ المعقودة في ٣ أيار/مايو ١٩٨٤ ، قبول الدعوة مع التقدير ، وتخويل الرئيس ، على أساس مشاوراته ، تعيين وايفاد بعثة زائرة من الأمم المتحدة الى أنغولا .

٣ - وفي الجلسة ١٢٦٩ المعقودة في ٢٤ آب/أغسطس ، حدد الرئيس اختصاصات البعثة الزائرة الموفدة الى أنغولا ، التي عليها ، في جملة أمور أخرى ، أن تحصل على معلومات مباشرة عن الحالة السائدة في الاقليم وأن تتحقق من رغبات الشعب بالنسبة لمركزه في المستقبل . واعلن أن اللجنة ستنظر في تقرير البعثة الزائرة في جلسة يحدد موعد لعقدتها أثناء دورة الجمعية ، وذلك رهنا بموافقة الجمعية العامة على أن تعقد اللجنة جلسة خارج الدورة خلال الدورة التاسعة والثلاثين حول هذا البند (A/AC.109/PV.1269) .

٤ - ووفقا للقرار الذي اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١٢٥١ (انظر الفقرة ٢) ، واستنادا الى المشاورات ذات الصلة ، أخطر الرئيس اللجنة في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٤ أن البعثة الزائرة ستكون من تونس (رئيسا) ، والهند وترينيداد وتوباغو .

اعلان استقلاله . وبموجب القانون ذاته ، احتفظت المملكة المتحدة بإدارة الشؤون الخارجية والدفاع في كل اقليم .

١٤ - وفي نيسان / ابريل ١٩٦٧ نظم شعب أنغولا بقيادة السيد رونالد ويبستر ، وهو رجل أعمال محلي ، عدة مظاهرات مطالبا بالانفصال عن سانت كيتس - نيفيس . وقد أدت الحوادث التي تلت تلك المظاهرات والمفاوضات الطويلة بين الأطراف المعنية الى تدخل قوات الأمن التابعة للمملكة المتحدة في عام ١٩٦٩ والى سن قانون أنغولا لعام ١٩٧١ ، الذي تولت المملكة المتحدة بموجبه من جديد مسؤولية ادارة الجزيرة . ومرسوم (ادارة) أنغولا الذي صدر عام ١٩٧١ على أساس ذلك القانون وأصبح نافذ المفعول في آب / أغسطس ١٩٧١ ، نص فيما نصت عليه أحكامه على تعيين مفوض تقوم الملكة بتعيينه ، لا نشاء مجلس لأنغولا . وكان المفوض مسؤولا أمام حكومة المملكة المتحدة مباشرة وعهد اليه بسلطة العمل ، بعد اجراء المشاورات التي يراها ضرورية مع المجلس على اصدار الأوامر لحفظ الأمن العام والنظام العام ولضمان المحافظة على حسن ادارة الجزيرة . ويتألف مجلس أنغولا مما لا يقل عن سبعة أعضاء منتخبين وأعضاء آخرين لا يزيد عددهم عن ستة يعينهم المفوض . وكان أيضا فيما نصت عليه أحكام المرسوم انشاء محاكم القانون وقوة بوليس محلية . وفي ٦ آب / أغسطس ١٩٧١ انتخب السيد رونالد ويبستر رئيسا للمجلس .

١٥ - وفي تموز / يوليه ١٩٧٢ صرح السيد رونالد ويبستر ان واحدا من واجبات المجلس الأساسية هو متابعة المفاوضات مع المملكة المتحدة من أجل " الانفصال التام النهائي " لأنغولا عن سانت كيتس - نيفيس . وجرت محادثات حول المستقبل الدستوري لأنغولا بين ممثلي المملكة المتحدة وسانت كيتس - نيفيس وأنغولا في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، قررت بعدها حكومة المملكة المتحدة في أيار / مايو ١٩٧٥ اعطاء أنغولا قدرا أكبر من الحكم الذاتي . وفي كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ وافق مجلس أنغولا على سن دستور منفصل لأنغولا منحت أنغولا بموجبه مركز اقليم منفصل ، بحكم الواقع ، في حين ظلت من الناحية القانونية جزءا من دولة سانت كيتس - نيفيس - أنغولا المرتبطة .

١٦ - وقد نص مرسوم (دستور) أنغولا لعام ١٩٧٦ ، الذي أصبح نافذا في شباط / فبراير ١٩٧٦ ، على انشاء نظام حكم وزاري يتكون من رئيس للوزراء ووزيرين آخرين . ونص الدستور الجديد أيضا على أن يتألف نظام الحكم من (أ) مفوض تعينه الملكة ؛ و (ب) مجلس تنفيذي يتألف من المفوض ورئيس الوزراء ، ووزراء آخرين وعضوين بحكم الوظيفة (النائب العام وأمين المالية) ؛ (ج) وجمعية تشريعية تتألف من الأعضاء السبعة المنتخبين ومن ثلاثة أعضاء بحكم الوظيفة (الأمين الرئيسي والنائب العام وأمين المالية) وعضوين معينين . ويعتبر رئيس الوزراء ، والوزراء الآخرون

- ١٠ - يود أعضاء البعثة أيضا الاعراب عن شكرهم العميق لحكومة وشعب أنغويلا للضيافة الحارة والتعاون اللذين أحيطوا بهما أثناء زيارتهم للاقليم .
- ١١ - وتود البعثة بوجه خاص أن تعرب عن تقديرها للحاكم ، للسيد اليستير بايلي، ورئيس الوزراء السيد اميل غمبز ، وأعضاء المجلسين التنفيذي والتشريعي لتسهيل عمل البعثة .

ثانيا - معلومات عن الاقليم

ألف - لمحة عامة

- ١٢ - أنغويلا هي أبعد جزر ليورد شمالا ، وهي تقع على بعد ٢٤٠ كيلومترا شرقي بورتوريكو و ١١٣ كيلومترا شمال غربي سانت كريستوفر و ٨ كيلومترات الى الشمال من سانت مارتن (انظر الخريطة) . ويشمل الاقليم جزيرة أنغويلا وعدة جزر غير مأهولة وجزيرة سوميريرو الواقعة على بعد ٤٨ كيلومترا شمالي أنغويلا ، حيث توجد محطة منارة تتم ادارتها وتشغيلها من أنغويلا نيابة عن وزارة التجارة بالمملكة المتحدة وتبلغ المساحة الكلية للاقليم ٩٦ كيلومترا مربعا . ووفقا لتعداد سنة ١٩٧٤ ، يبلغ مجموع عدد سكانه ٦ ٥١٩ نسمة ينحدرون أساسا من أصل افريقي ومختلط . وفي عام ١٩٨٤ قدر عدد السكان بنحو ٧ ٠١٩ نسمة . وعاصمة أنغويلا هي زى فالي .

باء - التطورات الدستورية والسياسية

١ - خلفية دستورية

- ١٣ - أصبحت أنغويلا اقليما تابعا لبريطانيا في عام ١٦٥٠ وارتبطت بسانت كيتس - نيفيس (المعروفة الآن بسانت كريستوفر ونيفيس) منذ عام ١٨٧١ الى ١٩٨٠ . وبعد حل اتحاد جزر الهند الغربية عام ١٩٦٢ والمفاوضات التي تلت ذلك حول مركز أقاليم الكاريبي التابعة لرابطة الشعوب البريطانية ، أصبحت سانت كيتس - نيفيس - أنغويلا وخمسة أقاليم أخرى (١) دولا مرتبطة بالمملكة المتحدة . وعملا بأحكام قانون جزر الهند الغربية لعام ١٩٦٧ نال كل اقليم مسؤولية ادارة شؤونه الداخلية ، والحق في تعديل دستوره الخاص به بما في ذلك سلطة إنهاء ارتباطه بالمملكة المتحدة وفي النهاية

٢ - الدستور الحالي

١٩ - ينص مرسوم دستور انغولا لعام ١٩٨٢ على حاكم تعيينه الملكة ، ومجلس تنفيذي ومجلس للنواب .

الحاكم

٢٠ - تتمثل السلطة التنفيذية في الحاكم ، نيابة عن الملكة وهو مسؤول عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي ، بما في ذلك الشرطة والخدمة المدنية . ويتمتع أيضا بسلطات تشريعية احتياطية ، في إطار سلطة وزير خارجية المملكة المتحدة . وفيما يتعلق بجميع الشؤون الاخرى ، فان عليه أن يتشاور مع المجلس التنفيذي ، في وضع السياسة العامة ، وأن يتصرف وفقا لمشورة المجلس . وببدا انه يجوز للحاكم ، بموجب سلطته الاحتياطية أن يتصرف خلاف ما يشير به المجلس التنفيذي ، اذا كانت مشورة المجلس ، في تقديره ، لا تتماشى وصالح النظام العام أو الولا العام .

٢١ - وللحاكم حرية التصرف في أن يعين ، كرئيس للوزراء ، عضو مجلس النواب المنتخب الذي يعتبره ، في نظره ، العضو الذي من المرجح أن يحصل على تأييد أغلبية الأعضاء المنتخبين .

المجلس التنفيذي

٢٢ - يتكون المجلس التنفيذي من الحاكم بوصفه رئيسا ، ومن رئيس الوزراء ، وعدد من الوزراء الآخرين لا يتجاوز ثلاثة ، وعضوين بحكم منصبيهما (النائب العام والامين الدائم للعالية) . وينص الدستور على أمين للمجلس التنفيذي يعينه الحاكم بعد التشاور مع رئيس الوزراء .

مجلس النواب

٢٣ - يتكون مجلس النواب من رئيس المجلس ، وسبعة أعضاء يتم انتخابهم لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام للبالغين وعضوين بحكم منصبيهما (النائب العام والامين الدائم للشؤون المالية) وعضوين يسميهما الحاكم ، أحدهما بناء على نصيحة رئيس الوزراء والآخر بعد التشاور مع رئيس الوزراء . ويجوز للحاكم أن يأمر بحل المجلس في نهاية انقضاء فترة السنوات الخمس أو اذا ما تمت الموافقة على اقتراح يحجب الثقة عن الحكومة . وينبغي أن تجرى الانتخابات العامة عندئذ في غضون شهرين من حل مجلس النواب .

مسؤولين مباشرة عن تصريف جميع شؤون الحكومة في غير الميادين المخصصة صراحة للمفوض ، وهي الدفاع ، والشؤون الخارجية ، والأمن الداخلي ، بما في ذلك الشرطة ، والخدمة العامة . أما المالية فانها تسند الى أمين المالية . ونص الدستور أيضا على انضمام أنغيلا الى المحكمة العليا لدول الهند الغربية ، اذا رغبت في ذلك ؛ وريثما يتم ذلك ضمن لأنغيلا حق التقاضي أمام المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف في المملكة المتحدة .

١٧ - وبدأت المناقشات في نيسان /ابريل ١٩٧٦ بشأن استقلال سانت كيتس - نيفيس واستمرت حتى آذار/مارس ١٩٧٩ . وقد عزا المرحوم الرئيس روبرت برادشو اخفاق سانت كيتس - نيفيس في تحقيق الاستقلال في عام ١٩٧٧ الى الخلافات الرئيسية بين حكومتي المملكة المتحدة وسانت كيتس - نيفيس بشأن مسألة أنغيلا . وعند انتهاء المحادثات في آذار/مارس ١٩٧٩ ، أعلن أن حكومة سانت كيتس - نيفيس قد وافقت على اجراء مزيد من الدراسة للمقترحات المتعلقة بالوضع الدستوري لأنغيلا في المستقبل . وفي بيان صدر عقب الاجتماع ذاته ، لاحظت حكومة المملكة المتحدة ان الوفد الأنغيلا في المباحثات قدم عرضا كاملا للعقبات التي تواجه تطوير الجزيرة نتيجة لوضعها الدستوري الشاذ . وأعلنت حكومة المملكة المتحدة عزمها الاكيد على ايجاد حل ، قبل نهاية عام ١٩٧٩ ، لجميع القضايا الدستورية التي تؤثر على أنغيلا . وفي ١٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٠ ، انفصلت أنغيلا رسميا عن دولة سانت كيتس - نيفيس - أنغيلا المتحدة .

١٨ - وفي أواخر آب /أغسطس ١٩٨١ ، جرت محادثات أخرى بشأن الدستور بين حكومتي أنغيلا والمملكة المتحدة . وأثناء تلك المحادثات اوصى السيد ويبستر الذي كان قد عين رئيسا للوزراء في ١٩٧٦ (انظر الفقرة ٣٠) ، بالا ينص الدستور الجديد على حكم ذاتي كامل الا انه يجب أن يمنح حكومة أنغيلا درجة كبيرة من المسؤولية الاضافية ، في ادارة الشؤون المحلية . وفي تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨١ ، أقر مجلس النواب في أنغيلا التغييرات الدستورية المقترحة ، وأصدرت المملكة المتحدة أمرا من مجلس الملكة الخاص سمح بنفاذ مرسوم (دستور) أنغيلا لعام ١٩٨٢ في ١ نيسان /ابريل ١٩٨٢ (٢) .

الحالي هو دستور متطور وأن أى عملية لانتقال مزيد من السلطة الى الحكومة الاقليمية يجب أن ينظر فيها ضمن اطار جدول زمني للاستقلال . ومع ذلك فقد أبدت السلطة القائمة بالادارة ، استعدادها للنظر في أية تعديلات قد تود اقتراحها الحكومة الاقليمية .

٤ - الاحزاب السياسية والانتخابات

٣٠ - أجريت اول انتخابات للجمعية التشريعية لأنغيلا في ظل النظام الوزاري في آذار/مارس ١٩٧٦ . وفاز حزب الشعب التقدمي بالانتخابات وعين زعيمه السيد ويبستر رئيسا للوزراء . وفي شباط/فبراير ١٩٧٧ ، تقلد حزب تحالف أنغيلا القوي بقيادة السيد اميل غامبر السلطة في أنغيلا في أعقاب التصويت الذي تم بسحب الثقة من الوزارة السابقة . وفي الانتخابات العامة التي أجريت في أيار/مايو ١٩٨٠ ، عاد حزب أنغيلا المتحدة بقيادة السيد ويبستر الى السلطة . وفي العام التالي ، أدى طرد وزير الزراعة الى حدوث انقسامات خطيرة داخل الحكومة ، انتهت باضطرار الحكومة الى السقوط اثر استقالة وزير آخر . وتمت الدعوة بعد ذلك الى اجراء انتخابات جديدة في عام ١٩٨١ .

٣١ - وفي تلك الانتخابات فاز حزب أنغيلا الشعبي المشكل حديثا بزعامة السيد ويبستر ، بخمسة مقاعد من سبعة في مجلس النواب .

٣٢ - وقد أجريت آخر انتخابات عامة في الاقليم في ٩ آذار/مارس ١٩٨٤ ، قبل عامين من موعدها ، وهي ثالث انتخابات من نوعها على مدى أربع سنوات . وقد أوضح السيد ويبستر رئيس الوزراء حينئذ ، انه قد دعا الى الانتخابات ليكفل تصويتا بالثقة للاضطلاع ببعض المشاريع الرئيسية في الاقليم ، بما فيها اجراء تحسينات في المطار وانشاء مرفأ عميق المياه . وقد انتقد السيد غامبس ، زعيم تحالف أنغيلا القومي قرار الدعوة الى الانتخاب ، وحذر من ان تلك الانتخابات قد تصور للعالم الخارجي وجود حالة من عدم الاستقرار .

٣٣ - وفي النتائج النهائية ، احرز تحالف أنغيلا القومي أربعة مقاعد وفاز حزب أنغيلا الشعبي بمقعدين . وفاز بالمقعد السابع شخص مستقل ، هو السيد هيوبرت هيوز ، الذي أصبح فيما بعد عضوا في تحالف أنغيلا الوطني ، مما رفع أغلبية ذلك التحالف في مجلس النواب الى خمسة أعضاء . ولم ينتخب السيد ويبستر .

٣٤ - وفي أعقاب الانتخابات ، عين السيد غامبس رئيسا للوزراء ووزيرا للعمل والاتصالات والزراعة ، وعين الحاكم بناء على مشورته الاعضاء التالية اسماؤهم في ١٣ آذار/مارس بوصفهم وزراء وأعضاء في المجلس التنفيذي :

الاحكام المتعلقة بالجنسية والانتخابات

٢٤ - يعتبر الشخص منتقيا الى أنغولا اذا كان ، من بين جملة أمور : (أ) من مواليد أنغولا أو تم تبنيّه في أنغولا ؛ أو كان ابنا ، بالمولد أو التبني أو التجنس ، لا بويمن أنغوليين ؛ أو (ب) كان أحد مواطني الكومنولث ممن أقاموا في أنغولا لفترة لا تقل عن ١٥ سنة أو زوجه (لا تكون منفصلة قانونا عن زوجها) أو أرملة الشخص من العشار اليهم أعلاه . وينبغي في حالة الزوجة ألا تكون منفصلة قانونا عن زوجها .

٢٥ - ويعتبر المواطن مؤهلا لان يسجل للتصويت اذا بلغ أو بلغت سن الثامنة عشرة أو أكثر ، وكان (أ) مولودا في أنغولا ومقيما فيها في التاريخ الذي يصبح فيه مؤهلا للتصويت ؛ أو (ب) أحد مواطني الكومنولث الذين أقاموا في أنغولا لفترة لا تقل عن ١٢ شهرا وكان ، قانونا ، زوجا أو زوجة أو أرمل أو أرملة أو ابنا أو حفيدا لشخص مولود في أنغولا .

٢٦ - ولا يعتبر الشخص مؤهلا لان يسجل للتصويت ، اذا كان : (أ) محكوما عليه بالموت ؛ (ب) يقضى حكما بالسجن لمدة تتجاوز ١٢ شهرا ؛ (ج) كانت هناك شهادة تفيد بأنه مختل العقل ؛ أو (د) كان غير مؤهل قانونا للتسجيل للتصويت .

٢٧ - وتقتصر الأهلية لعضوية مجلس النواب بالانتخاب على مواطني الكمنولث الذين بلغوا سن الحادية والعشرين أو أكثر ويكونون مسجلين للتصويت ويكونون اما : (أ) أنغوليين بالمولد ومقيمين فيها في تاريخ الترشيح ؛ أو (ب) مقيمين في أنغولا لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات قبل يوم الترشيح مباشرة وفي يوم الترشيح ومن أبوين أنغوليين احدهما على الأقل لا بد ان يكون مولودا في أنغولا .

٣ - التطورات الدستورية

٢٨ - أبلغت البعثة أثناء زيارتها لأنغولا انه تم اسناد واجبات أمين المالية الى الامين الدائم للشؤون المالية لأن دستور عام ١٩٨٢ قد تضمن نصا بتعيين وزير للمالية . وقد ألغى أيضا منصب رئيس الامنا . واستمعت البعثة الى بيانات ، تنم عن عدم الارتياح بسبب عدم اجراء مناقشات عامة حول بعض أحكام الدستور قبل اصدارها ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، تلك التي تتصل بسلطات الحاكم ، وبالمواطنة ، وحيازة الارض وعدم وجود دور للمعارضة .

٢٩ - وأبلغ ممثلو السلطة القائمة بالادارة البعثة ، خلال المشاورات التي جرت في لندن في ١٩ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ (انظر الفقرات ١٥٨ و ١٦١ و ١٦٢) ، ان دستور أنغولا

٥ - المركز المقبل للأقليم

٣٦ - ونفا للتقارير الصحفية ، لم يكن الاستقلال قضية رئيسية في الانتخابات الأخيرة . ونقل عن السيد ويبستر انه قال انه لا يتوقع ان ينظر شعب انغيلا في مسألة الاستقلال في أى وقت في حدود المستقبل المنظور . وأعرب السيد غامهز عن آراء ماثلة ، وأجمع الزعيما على ضرورة اعتبار تعزيز اقتصاد الاقليم مسألة ذات أولوية عليا .

٣٧ - وفي ١١ أيار/مايو ١٩٨٤ أوضح رئيس الوزراء اثناء زيارة قام بها لبربادوس أن حزبه ليست لديه أية خطط عاجلة للدخول بالأقليم الى مرحلة الاستقلال . بيد أنه سلم بأن الاستقلال يمكن أن يصبح قضية في المستقبل .

٣٨ - وخلال زيارة البعثة ، كرر كل من الحزبين السياسيين الاعراب عن موقفه في المناقشات وفي البيانات المكتوبة . وذكر تحالف انغيلا القومي الحاكم في بيانه المكتوب الموجه الى رئيس البعثة (انظر المرفق الثالث لهذا التقرير) ما يلي :

" اما فيما يتعلق بقضية الاستقلال فاننا لا نراها ماثلة في الأفق حتى الآن . ولكن رغم ذلك ، فان ذلك الأفق يبعد بالمقدار الذي يسمح به للظروف الحالية أن تسود ؛ ومن ناحية أخرى يمكن أن يكون قريبا بمقدار ما يحققه بناء نظام اقتصادى واجتماعي قادر على البقاء حقا ، بما في ذلك اقامة سلطة ادارية على مراحل بالصورة الملائمة " .

٣٩ - وخلص حزب المعارضة (انظر أيضا الفقرة ١١٨) في بيانه المكتوب الموجه الى رئيس البعثة (انظر المرفق الرابع بهذا التقرير) الى جملة أمور من بينها ما يلي :

" (أ) لا توجد لدى الانغليين أية نوايا أو مخططات للحصول على أى شكل من اشكال الاستقلال السياسي في الوقت الحالي .

" (ب) توجد لدى الانغليين تطلعات الى أن يكون لدى البلد مسن القدرة الاقتصادية على البقاء ما يكفي لتقليل التبعية على المملكة المتحدة في تدبير معظم احتياجاته " .

٦ - العلاقات الخارجية

٤٠ - ونفا لما ذكر أعلاه ، يتحمل الحاكم المسؤولية عن الشؤون الخارجية لانغيلا ، وفي هذا الصدد أبلغت الدولة القائمة بالادارة البعثة أن السياسة التي تنتهجها حكومة المملكة المتحدة هي تشجيع مشاركة الأقليم في الشؤون الاقليمية وأنها سوف تواصل دعم عضوية أنغيلا في المؤسسات الاقليمية .

وزير المالية والأراضي

هيوبرت هيوز

وزير التعليم والسياحة والتنمية

البينا ليك - هسود ج

وزير الاشغال والمرافق العامة والصحة

ايريك ريد

٣٥ - وركز تحالف انغيلا القومي في حملته على الحاجة الى تحسين نوعية حياة شعب انغيلا ، عن طريق توفير فرص العمل والمرافق الصحية والتعليمية وتحسين الهياكل الأساسية . واقترح اقامة صناعة سياحية ، مرتبطة بالتنمية في مجالي الزراعة وصيد الاسماك ، وتشجيع الصناعة التحويلية في مجال التكنولوجيا المتقدمة ، والأعمال التجارية الاجنبية والصناعات المنزلية والحرفية . واقترح التحالف أيضا تحديث صناعة الطح . وفي بيان اصدره التحالف بعد نجاحه في الانتخابات ، أكد من جديد اخلاصه للديمقراطية والوحدة ، وأعلن التزامه بتقديم حكومة سليمة وصادقة والتزامه بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لانغيلا .

٤٧ - وذكرت الدولة القائمة بالادارة ، في تقرير لها عن الاقليم لعام ١٩٨٣ ، انه نسي حين أن حكومة المملكة المتحدة قد ظلت هي المانح الرئيسي للأقليم ، حيث تقدم نحو ١ مليون من دولارات شرق الكاريبي من المعونة على سبيل المنحة سنويا (٤) فان حكومتي كندا والولايات المتحدة قد ادرجتا الاقليم مؤخرًا في قائمتها للبلدان المستحقة للمساعدة في المنطقة . وذكرت أيضا أن صندوق التنمية الأوروبي قد خصص اعتمادات يبلغ مجموعها ٧٥٠ . ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة لاجراء تحسينات في الهياكل الأساسية نسي الاقليم .

٧ - الخدمة المدنية

٤٨ - وفقا لتقرير الدولة القائمة بالادارة ، يوجد ٩ من الموظفين المفترحين بما فيهم المدعي العام وثلاثة من الموظفين الطبيين ومهندسين للمياه . وفي التقرير نفسه ، ذكر أن سياسة حكومة الاقليم هي شغل جميع المناصب بموظفين محليين عندما يصبح العاطلون المؤهلون متاحين . وفي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٤ أعلن الحاكم في مجلس النواب عن استعراض شامل للخدمة العامة يجري الاضطلاع به ، وأن الحكومة تأمل في أن يسفر ذلك الاستعراض عن هيكل للخدمة العامة يتواءم واحتياجات الاقليم . وذكر ان الخدمة العامة التي تتوفر لها الكفاءة والحافز على العمل هي ثروة وطنية لا تقدر بثمن .

٤٩ - وأجرت البعثة مناقشات خلال زيارتها مع الامناء الدائمين للادارات الحكومية ومع اعضاء رابطات الشرطة والخدمة المدنية والمعلمين والمرضين . وترد ادناه موجزات لتلك المناقشات .

جيم - الأحوال الاقتصادية

١ - لمحة عامة

٥٠ - كان اقتصاد انغيلا يركز على ، بصورة تقليدية ، انتاج الملح وبناء القوارب وتربية الحيوان وصيد الاسماك . ولم يست هناك أية رواسب معروفة للموارد المعدنية ، ونتيجة لقلّة الامطار ونقر التربة ، فان الانتاج الزراعي محدود . وفي السنوات الأخيرة ، كان النشاط الاقتصادي منخفضا نتيجة للهبوط الحاد في الطلب على الملح الصناعي من جانب السوق الرئيسي للاقليم وهو ترينيداد وتوباغو . وما يزال يمارس بعض النشاط في بناء القوارب ، أما الصيد فهو مقصور على المياه القريبة من الساحل وعلى الحيدود البحرية . والمجالات الرئيسية للعمالة هي التشييد والحكومة المحلية والصناعات الخدمية . وحتى وقت قريب كانت التحويلات المالية من الانجليبيين المقيمين والعاملين في الخارج ، الموجودين أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية وجنرل فوجن التابعة للولايات المتحدة وفي المملكة المتحدة وسانت مارتن / سان مارتن ، توفر مصدرا هاما للإيرادات للاقليم .

٤١ - وحيث أن أنغيلا قد حققت مركزا سياسيا ودستوريا منفصلا ، فإنها قد سعت الى أن تكون عضوا في مجموعات اقليمية شتى . وتتعاون الحكومة بصورة مباشرة مع الحكومات الكاريبية الأخرى وتشارك في المؤتمرات والمشاريع الاقليمية المتعلقة بمنطقة الكاريبي ، التي تنظمها الحكومات والمنظمات والوكالات الدولية . وفي الخطاب الذي ألقاه الحاكم في مجلس النواب في تموز/يوليه ١٩٨٣ ذكر ان الاقليم يتمتع بعلاقة خاصة مع أقرب الجزر المجاورة له ، وهي سانت مارتن/سان مارتان (٣) ، بسبب الروابط الثقافية والاسرية والصلات التجارية والاقتصادية التي ظلت تربط بين الجزيرتين على مدى اجيال . وذكر الحاكم في اجتماع مشترك عقد في حزيران/يونيه ١ٹ٨٣ ، أن حكومة أنغيلا والسلطات المحلية لسان مارتان قد ناقشتا المشاكل المشتركة ، واستمرار التعاون ، واتفقتا على الاجراءات المتعلقة بالمناقشات المقبلة . وأعلن الحاكم أن من المتوقع أن يتم خلال فترة وجيزة عقد اجتماع مائل مع حكومة جزر الأنطيل الهولندية ، فيما يتعلق بالعلاقة بين الاقليم وسانت مارتن .

٤٢ - ويحتفظ الاقليم أيضا بعلاقة خاصة مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بسبب العدد الكبير من الانغليين المقيمين والعاطلين في ذلك الاقليم . وتجري اتصالات منتظمة بين الاقليمين على الصعيدين الحكومي والخاص .

٤٣ - وفي اعقاب انفصال الاقليم عن دولة سانت كيتس - نيفيس - انغيلا المرتبطة في سنة ١٩٧٦ ، انتهت عضويته في الاتحاد الكاريبي ومنظمة دول شرقي الكاريبي ، وهيئة النقد لشرقي منطقة البحر الكاريبي .

٤٤ - وذكر الحاكم في بيانه الذي أدلى به في ١ تموز/يوليه ١٩٨٣ (انظر الفقرة ٤١) الى أنه استجابة لما أبداه الاقليم من رغبة في أن يكون عضوا في منظمة دول شرقي الكاريبي ، رحبت المنظمة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٣ بتلك الرغبة وأوعزت الى السيد فوغن لويس ، مديرها العام ، بالدخول في مناقشات مع حكومة انغيلا بغية تحديد ما اذا كان المرغوب هو العضوية الكاملة أو الجزئية . وفيما بعد أولى رؤساء حكومات منظمة دول شرقي الكاريبي في اجتماعهم الرابع المعقود في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، مزيدا من النظر لطلب انغيلا الحصول على العضوية ، وتوصلوا الى اتفاق بشأن طبيعة ومدى العضوية غير الكاملة التي سوف تمنح لها . وقد ورد فيما بعد أن المناقشات بين المنظمة والاقليم مستمرة .

٤٥ - وأعلن الحاكم في البيان نفسه ان حكومة الاقليم قد قدمت طلبا رسميا للانضمام الى المصرف المركزي لمنطقة شرقي البحر الكاريبي (المعروف سابقا باسم هيئة النقد لشرقي منطقة البحر الكاريبي) . ويشارك الاقليم في عدد من برامج الخدمات المشتركة التي وضعت لمنطقة شرقي البحر الكاريبي ، بما في ذلك المحكمة العليا لشرقي الكاريبي وإدارة الطيران المدني .

٤٦ - وقد أصبحت انغيلا عضوا في مصرف التنمية الكاريبي في سنة ١٩٨٢ وتمتفيد من مختلف أنشطة المصرف . وورد في تقرير المصرف لعام ١٩٨٣ ، انه قد اعتمد مبلغ ١٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة على شكل قروض ومنح للأقليم لعام ١٩٨٣ .

٢ - المالية العامة

٥٣ - بموجب الامر الدستوري الانغلي لعام ١٩٨٢ نقلت مسؤولية المالية الى عضو منتخب هو وزير المالية . وأشار السيد ويبستر رئيس الوزراء ووزير المالية والتعمير والداخلية آنذاك ، في بيانه الى مجلس النواب الذى قدم فيه تقديرات الميزانية لعام ١٩٨٤ ، الى ان النفقات المتكررة لعام ١٩٨٤ ستمول كلية من الايرادات المحلية . وأعرب عن امله في ان الاقليم لن يستمر فقط مستقبلا في موازنة ميزانيته المتكررة ولكنه سيساهم ايضا في النفقات الرأسمالية . كما اشار الى انه ستتحقق منافع كثيرة من انجاز الاقليم لموازنة ميزانيته من اوضحها ان الحكومة ستتمكن من اقرار الميزانية في كانون الاول / ديسمبر بحيث تستطيع في اول كانون الثاني / يناير ، بداية السنة المالية ، تنفيذ الايرادات المتكررة المعتمدة واقتراحات الانفاق لتلك السنة .

٥٤ - وفي تقديرات الميزانية لعام ١٩٨٤ حددت الايرادات المتكررة بمبلغ ١٢٣ من ملايين د ولارات شرق الكاريبي بالمقارنة بمبلغ ١١٨ من ملايين د ولارات شرق الكاريبي (شاملة مبلغ . . . ٧١٥ من د ولارات شرق الكاريبي في صورة معونة على سبيل المنحة من المملكة المتحدة) في عام ١٩٨٣ وبلغت التقديرات المنقحة لعام ١٩٨٣ (١١٠ مليون) من د ولارات شرق الكاريبي . وجاء أكبر رقم من عوائد عام ١٩٨٤ من مكاسب الادارات الحكومية مثل بيع الكهرباء وطوابع البريد (٤٧ من ملايين د ولارات شرق الكاريبي) والضرائب المباشرة وغير المباشرة (٣٤ من ملايين د ولارات شرق الكاريبي) والرسوم المحصلة من المصارف الاجنبية (مليون د ولار من د ولارات شرق الكاريبي) .

٥٥ - وأشار السيد ويبستر في البيان ذاته الى ان الاقليم تراكم عليه عجز بلغ . . . ٢٣٠ من د ولارات شرق الكاريبي في الفترة بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٢ وانه يتوقع وجود عجز بسيط بالنسبة لعام ١٩٨٣ . وصرح الوزير بان المملكة المتحدة وافقت ، بعد تقديم طلب من حكومة الاقليم ، على توفير منحة خاصة في عام ١٩٨٤ لتصفية كل العجز المتبقى حتى عام ١٩٨٢ ومنحة اخرى لتصفية العجز لعام ١٩٨٣ بناء على نتيجة حالة الايرادات في ١٩٨٤ .

٥٦ - وفيما يتعلق ببرنامج المشاريع الانتاجية للاقليم ، ابلغت المملكة المتحدة البعثة بان شعبة التنمية البريطانية في الكاريبي تحمل مسؤولية ادارة برنامج المملكة المتحدة لتقديم المعونة الى انغولا . وفي هذا الصدد ، قام فريق من شعبة التنمية بزيارة انغولا في ايار / مايو ١٩٨٤ في اعقاب الانتخابات واتفق مع حكومة الاقليم على برنامج لا ولوبات المعونة الانتاجية بكلفة متوقعة تبلغ ٢٥ مليون جنيه استرليني على مدى سنتين . وتتضمن المجالات الرئيسية اصلاح الطرق واجراء تحسينات في المطار وفي مرافق المستشفيات وتنمية الموارد المائية وتنفيذ الاستعراض التعليمي لعام ١٩٨٣ . وقد مت الد رة القائمة بالادارة البيانات التالية :

٥١ - ويشهد هيكل الاقتصاد حالياً تغييرات كبيرة مع التوسع في بعض الأنشطة في قطاع الخدمات مثل السياحة وبيع طوابع البريد وتسجيل المصارف والشركات الأجنبية . ووفقاً للتقرير السنوي لعام ١٩٨٢ لمصرف التنمية الكاريبي ، فإن تسجيل المصارف والشركات الأجنبية يمثل حالياً المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة . بيد أن حكومة الأقليم ملتزمة بتنويع اقتصاد الأقليم عن طريق تنمية هياكله الأساسية ، وتشجيع السياحة الموجهة لشرائح الدخل العالي في سوق السياحة واجتذاب الصناعة الخفيفة والشركات الدولية .

٥٢ - والأقليم مستورد صافٍ للمواد الغذائية والسلع المصنوعة . وقدّر نصيب الفرد من الدخل في الأقليم في سنة ١٩٨٤ بما يبلغ ١٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وأُنفاد مصرف التنمية الكاريبي بأن اقتصاد الأقليم ظل مزدهراً في سنة ١٩٨٣ ، حيث ظل قطاع السياحة ، وهو قطاع النمو الأساسي ، يعمل على نحو طيب .

والاسماك وركز على ان مصلحة الزراعة والاسماك ستحاول توسيع مساعدتها في هذا الشأن . وأشار الى انه يجرى البحث عن اموال للمصلحة لمساعدتها في توفير تشكيلة اوسع من اشجار الفواكه الى الجمهور ، والى انه سيتم ايلاء اولوية الى التدريب في تقنيات الري . وفيما يتعلق بالمواشي ، اكد الحاكم الحاجة الى انشاء صناعة قوية لتربية المواشي وحدد الخدمات الحكومية المتاحة لمنتجات الثروة الحيوانية .

٦١ - وقال ان الحكومة ستقدم كل تشجيع لتحقيق تحسينات في حرفة صيد الاسماك ، وسوف تسعى الى تأمين حماية اماكن الصيد في الاقليم من استغلال الاساطيل الاجنبية . وينظر حاليا في تشريع شامل لصيد الاسماك لحماية حرفة صيد الاسماك . وأشار الحاكم الى تعاون الحكومة مع معمل البيولوجيا البحرية في ماساتشوسيتس ، الولايات المتحدة ، في برنامج بحوث المحار الذي يقوم به المعمل في البحر الكاريبي بالنظر الى النضوب الخطير في موارد المحار في المياه الاقليمية .

٤ - حيازة الاراضي

٦٢ - اجري في الفترة بين ١٩٧٤ و ١٩٧٦ مسح تفصيلي للاراضي في انغيلا . ومعظم قطع الاراضي البالغ عددها ١٠٠ ٤ (٩٥٨ في المائة من جميع الاراضي) مساحة كل منها هكتاران في المتوسط وملوكة ملكية خاصة . وينظم القانون امتلاك غير الانغليين للاراضي لضمان حماية المصالح الطويلة الاجل للشعب بينما يراعي في الوقت ذاته تشجيع الاستثمار الاجنبي والانتاجي والتنمية . وتخضع تصاريح تملك الاجانب للاراضي واستئجارها الى رسوم تمغة بمعدل ١٠ في المائة من القيمة التقديرية للاراضي وای مبنى مقام عليها .

٦٣ - وابلغ الحاكم مجلس النواب ، في بيانه الذي القاها في ٣ تموز / يولييه ، بتأسيس لجنة لصياغة سياسة جديدة للاراضي لضمان استمرار التملك المحلي لنسبة كبيرة من الاراضي ولزيادة المنافع الناتجة عن التعامل العقاري الى اقصى درجة . وأشار الى اتمام خريطة طبيعية للعاصمة ، والى النظر بجدية في وضع خريطة طبيعية للجزيرة بأكملها . واعرب عن رغبة الحكومة في المساعدة في تشييد طرق المداخل ، وناشد ملاك الاراضي توفير قطع الاراضي اللازمة لذلك .

٥ - السياحة

٦٤ - ابلغت البعثة خلال زيارتها بان صناعة السياحة في طريقها الى ان تصبح اهم قطاع في الاقتصاد وان الحكومة ستواصل متابعة هدفها لتطوير هذه الصناعة .. / ..

المعونة الثنائية من المملكة المتحدة الى انغلا ١٩٨٠-١٩٨٣
(بالاف الجنيهات الاسترلينية)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
١ ١٩٥	٨٧٨	١ ٠١٨	٧٥٠	معونة مالية (للمشاريع الانتاجية)
				تعاون تقني (لليد العاملة والتدريب)
٢٣١	١٨١	٢٧٨	٢٤١	
١ ٤٢٦	١ ٠٥٩	١ ٢٩٦	٩٩١	
=====	=====	=====	=====	

٣ - الزراعة وتربية الماشية ومصائد الاسماك

٥٧ - الانتاج الزراعي محدود بسبب قلة سطك التربة وندرة الامطار التي لا يمكن الاعتماد عليها . ومن مجموع ال ٢٠٠ هكتار من الاراضي القابلة للزراعة لا يزرع سوى حوالي ١٦٠ - ٢٠٠ هكتارا سنويا ويترك الباقي بدون زراعة او للرعي . والمحاصيل الرئيسية هي البازلا والذرة والبطاطا الحلوة وغيرها من الخضروات والفواكه الاستوائية .

٥٨ - تتألف المواشي من الأغنام والماعز والخنازير وبعض الدواب الأخرى والدواجن . كما يعتمد حجم الثروة الحيوانية على سقوط الامطار التي تحدد توافر الرعي الطبيعي . وتصدر بعض المواشي (غالبا من الأغنام والماعز) الى سانت مارتن / سان فارتان .

٥٩ - صيد الأسماك هو احد الأنشطة الانتاجية الرئيسية في الاقليم ويعمل فيه حوالي ١٥ الى ٢٠ في المائة من قوة العمل . وبالرغم من انشاء منطقة اقتصاديية مساحتها ٢٠٠ ميل حول الاقليم ، فان معظم الصيد يتم بالقرب من الشواطئ وفي الاماكن الضحلة . ويصدر الى سانت / مارتن / سان فارتان وبورتوريكو جزر كبير من حصيلة الصيد بما في ذلك جراد البحر والسك الابيض . وهبطت صادرات جراد البحر من ٥١ ٠٠٠ كيلوغرام في عام ١٩٧٥ الى ١٢ ٥٠٠ كيلوغرام في عام ١٩٧٨ وهي آخر سنة توافرت عنها معلومات .

٦٠ - واكد الحاكم في بيانه الى مجلس النواب في ٣٠ تموز/ يولييه ١٩٨٤ هدف الحكومة الشامل المتعلق بتحقيق درجة اكبر من الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية .../...

٦ - الأعمال التجارية الدولية

٦٧ - تعمل في انغولا ثلاثة مصارف تجارية ، هي : مصرف امريكا ، المتحد ومصرف باركليز (الدولي) ، المحدود والمصرف التجاري الكاريبي (انغولا) المحدود المملوك محليا .

٦٨ - ونظرا لعدم وجود ضريبة الدخل وضريبة أرباح الشركات في الاقليم والمتحررة من القيود على العملات الأجنبية فان الاقليم يهيئ نفسه لأن يكون مركزا محتملا للمصارف واتحادات الشركات الاحتكارية ، وشركات التأمين والأعمال التجارية الدولية الأخرى الأجنبية. وقد رحب وزير المالية ، في بيان تقديم ميزانية عام ١٩٨٣ ، بأعضاء مجتمع رجال الأعمال الدوليين الذين عاشوا في انغولا أو اداروا أعمالا فيها وناشدهم ان يسهموا في تنمية الاقليم الاقتصادية والاجتماعية . بيد انه اشار الى ان ثمة وظائف وأعمالا معينة ستكون مقصورة كليا على الانغوليين .

٦٩ - وبلغت إيرادات الحكومة من موارد الأعمال التجارية الدولية ، بما فيها تراخيص المصارف ورسوم تسجيل الشركات ، ما يربو على ١٣ مليون من دولارات شرق الكاريبي في عام ١٩٨٣ (٨٢٦ ٠٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي في عام ١٩٨٢) . ولا حظ مصرف التنمية الكاريبي في تقريره السنوي لعام ١٩٨٣ التوسع الذي تم في العمليات المالية الأجنبية في الاقليم خلال العام وتنبأ بأن تزداد إيرادات الحكومة من ذلك القطاع زيادة هامة في السنوات القادمة .

٧ - المساعدة المقدمة من منظمات منظومة الأمم المتحدة

٧٠ - في كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ أبلغت السلطة القائمة بالادارة مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي بانفصال الاقليم رسميا عن دولة سانت كيتس - نيفيس المرتبطة ، وبناء على ذلك اعتمد مجلس ادارة البرنامج رقما تخطيطيا ارشاديا توضيحيا مستقلا لأنغولا للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ قيمته ٨٠٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وقام فريق تابع للأمم المتحدة مكون من خمسة أعضاء بقيادة السيد تريغور غوردون - سومرز ، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في شرق الكاريبي ، بزيارة الى الاقليم في الفترة من ١٢ الى ١٥ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ . وكانت البعثة تتكون من ممثلين من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة

الناشطة بالنشاط بمساهمات محلية بقدر الامكان . وذكر ان الحكومة ستبذل كل جهدها لضمان اتمام مشاريع التنمية السياحية وتشغيلها وفقا للجدول المقرر .

٦٥ - وذكرت المعلومات التي وفرتها حكومة الاقليم ان عدد الاسرة في الفنادق والنزل وغيرها من المرافق بلغ ٥٥١ سريرا في اوائل عام ١٩٨٤ وان من المتوقع اضافة ٢٠٠ سريرا اليها في نهاية هذا العام . وزاد عدد السياح القادمين بما فيهم سياح اليوم الواحد من ١٧٢ ٨ في عام ١٩٨٠ الى ٢١ ٧٨٩ في عام ١٩٨٣ . وللفترة من كانون الثاني / يناير الى آب / اغسطس ١٩٨٤ بلغ عدد السياح القادمين ٢١ ٥٠٢ سائحا وكانت ميناء الدخول الرئيسية هي رصيف الركاب في بلوينغ بوينت التي دخل منها في عام ١٩٨٣ ، ١٦ ٤٢٠ راكبا (١٧ ٤٨٦ راكبا في الشهور الثمانية الاولى من عام ١٩٨٤) اما ميناء الدخول الاخرى فهي مطار والبليك (٣٦٩ ٥ في عام ١٩٨٣ و ١٦ ٤ في الثمانية اشهر الاولى من عام ١٩٨٤) .

٦٦ - والاقليم عضوفي الاتحاد السياحي الكاريبي والمركز الكاريبي لبحوث وتنمية السياحة واتحاد الصون الكاريبي . وقام فريق من المركز والاتحاد السياحي بتمويل مشترك من المركز الكاريبي لبحوث وتنمية السياحة ومنظمة الدول الامريكية بزيارة الاقليم في اوائل عام ١٩٨٤ ودرس شتى نواحي صناعة السياحة . وقدم الفريق الى الحكومة ، بناء على النتائج التي توصل اليها ، عددا من التوصيات بشأن : الروابط فيما بين القطاعات ، وتنظيم مصلحة السياحة ، ووضع خطة عمل للسياحة والطرق الممكنة لزيادة الايرادات الحكومية من السياحة بما في ذلك زيادة ضريبة المغادرة الحالية وضريبة الاقامة ورسوم رخص القيادة المؤقتة . كما اوصى بفرض ضريبة على الزوار مقدارها ٥ في المائة على استئجار السيارات .

٧٥ - ويخدم الاقليم مطار دول بليك الذي له مدرج يبلغ طوله ١١٠٠ متر يجسرى حاليا توسيعه . وتوفر شركات الطيران التالية ليوورد ايلاند س اير ترانسبورت و ويند وورد ايلاند اير ويز وكراون اير خدمات النقل الجوي من والى سانت كريس توفرنيفيس وششرق الكاريبي وسانت مارتن وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة وهورتوريكو . ويمكن ترتيب رحلات جوية مستأجرة الى اى جزء من منطقة البحر الكاريبي .

٧٦ - وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية تشغلها شركة كليل اند ويرليس (وست انديز) المحدودة . ويوجد اتصال هاتفي لاسلكي بين انغيلا والمنازة في سومبريرو (انظر الفقرة ١٢) .

٧٧ - وقد اطن مؤخرًا انه سيتم عما قريب انجاز برنامج لامداد الجزيرة بأكلها بالكهرباء وقد تم بالفعل اكمال محطة طاقة كهربائية في تموز/يوليه ١٩٨٣ ووافق مصرف التنمية الكاريبي على قرض لشراء مولد جديد . ومن المتوقع ان يحسن بدرجة كبيرة كفاءة وموثوقية الاعتماد على التزويد بالطاقة الكهربائية في الجزيرة .

٧٨ - وكانت سياسة حكومة الاقليم الخاصة فيما يتصل بالموارد المائية متجهة في المقام الأول الى ضمان توفير مياه شرب جيدة كافية . وقد فرض في هذا الصدد على جميع المنازل الجديدة ومباني الحكومة ان تكون مزودة بصهاريج . وقد تم حكومتا كندا والمملكة المتحدة تمويلًا لانشاء مصنع لازالة الملوحة من الماء طاقته ٧٥٠٠٠ لتر في اليوم . وقدم مصرف التنمية الكاريبي ايضا قرضا الى حكومة الاقليم لبناء مستجمع مياه يستوعب مليون لتر . وبالإضافة الى ذلك أبرمت اتفاقية ثنائية بين حكومة انغيلا وكندا تمسّول الأخيرة بموجبها برنامجا شاملا لتنمية الموارد المائية . ويشمل هذا البرنامج المشاريع الرئيسية التالية : الحصول على مولد للطاقة وبناء محطة جديدة للطاقة (٥٤٢٠٠٠ جنيه استرليني) ؛ معدات توليد اضافية (٢٠٠٠٠٠ جنيه استرليني) ؛ اعادة رصف مدرج المطار (٢٣٦٠٠٠ جنيه استرليني) ؛ برنامج اعادة رصف الطرق (٢٠٠٠٠٠ جنيه استرليني) .

٧٩ - وكما ذكر في الفقرة ٥٦ وافقت السلطة القائمة بالادارة في أيار/ مايو ١٩٨٤ ، عن طريق الشعبة البريطانية للتنمية في منطقة الكاريبي ، على برنامج مشاريع انتاجية للاقليم بتكلفة تبلغ ٢٥ ملايين من الجنيهات الاسترلينية خلال سنتين .

٨٠ - وبالإضافة الى ما ذكر اعلاه ينفذ حوالي ٢٠ مشروعا آخر ، منها الحصول على موزعات الطاقة واعادة بناء شبكة المياه . ومن المتوقع أن يقوم أحد الاقتصاديين من شعبة التنمية البريطانية بزيارة انغيلا بغية استكمال دراسة الجدوى الخاصة بتحسين المطار التي اعدت في ١٩٨١ .

الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية . وبعد مشاورات مع المسؤولين في الحكومة حددت البعثة عدة مجالات تستحق المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، منها السياحة والطيران المدني والإدارة العامة والسكان والإحصاءات والتعليم وإنتاج الملح .

٧١ - واجتمع السيد غوردون - سومرز أثناء زيارته لنيويورك في أوائل ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ مع أعضاء بعثة الأمم المتحدة الزائرة بناءً على طلبها . وفي أثناء المناقشة عرض السيد غوردون - سومرز للبعثة وضعاً موجزاً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاقليم ومختلف القيود التي تعترض التنمية فيه . وأكد مع ذلك ، على ان أعضاء مكتبه لم يجتمعوا بعد بأعضاء الحكومة المنتخبة حديثاً . وقد أبلغ البعثة بأن الاقليم سوف يستغل حوالي ٣٥٠ . ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من رقم تخطيطه الارشادي للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٧٢ - وفيما يتعلق باشتراك الاقليم في المنظمات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة علقت البعثة خلال زيارتها الى انغيلا ان الاقليم لا يحضر اجتماعات الفريق الكاريبي للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية التي تعقد برعاية البنك الدولي ويحضرها ممثلو الحكومات الكاريبية والحكومات المانحة ومؤسسات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف ، وأن الاقليم لا يشترك أيضاً في اجتماعات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وهما الفرعية .

٨ - النقل والمواصلات والمرافق الأخرى

٧٣ - تفيد المعلومات المقدمة من السلطة القائمة بالإدارة انه يوجد في انغيلا ما يربو على ٥٠ كيلومترا من الطرق المقيرة و ٤٠ كيلومترا من الطرق المرصوفة بالحصى والطرق العامة الأخرى وانه تم تسجيل ما يزيد عن ١٠٠٠ سيارة في الاقليم .

٧٤ - وميناء الدخول الرئيسي هو رود باي وله غاطس يبلغ عمقه ٥٤ أمتار ويستخدم بصورة رئيسية لحمولات السفن التجارية . وميناء الدخول الآخران هما ميناء بلووينغ بوينست (يستخدم بصورة رئيسية للركاب من سانت مارتن / سانت مارتن واليهما) وميناء فورست . وصلات الاقليم البحرية الرئيسية هي عن طريق مركب شرابي مع جزر فيرجن البريطانية وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة ومع بورتوريكو وكذلك جزر الكاريبي الشرقية .

٣ - التعليم

٨٧ - التعليم في الاقليم بالمجان في المرحلتين الابتدائية والثانوية . وهناك سست مدارس ابتدائية حكومية ومدرسة واحدة ثانوية . وقد قامت البعثة بزيارة مدرستين من المدارس الابتدائية والمدرسة الثانوية . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ كان عدد التلاميذ المقيدين في المدارس الابتدائية ٤٨٢ (تلميذا و ٤١٧) منهم ٢٤ في المركز المهني - الفني في مدرسة فالي الثانوية . وفي عام ١٩٨٣ كان هناك ٦٠ مدرسا منهم ٣٩ تلقوا تدريباً و ٢١ غير مدربين .

٨٨ - وقد أبلغ الحاكم الهيئة التشريعية ، في خطابه الذي ألقاه في تموز/يوليه ١٩٨٤ بمجلس النواب ، أن فريقاً استعراغياً يتألف من خبراء تربويين من منطقة الكاريبي ، بما في ذلك أنغيلا ، ومن المملكة المتحدة قد زار الاقليم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ لاستعراض نظام التعليم . وقد قبلت الحكومة من حيث الجبدأ توصيات الفريق ، التي من بينها ما يلي : (أ) تركيز جميع التلاميذ الذين تبلغ أعمارهم ١٢ سنة فأكثر في مدرسة واحدة شاملة وذلك عن طريق توسيع المدرسة الثانوية القائمة ، وهو ما سيتم تنفيذه في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ؛

(ب) توفير المزيد من الفرص التعليمية التقنية والمهنية على المستوى الثانوي ، بما في ذلك ادماج البرنامج المهني التقني في المدرسة الثانوية ادماجاً كاملاً ؛

(ج) الأخذ التام بنظام امتحانات مجلس الامتحانات الكاريبي بحلول عام ١٩٨٧ والانسحاب من نظام التعليم البريطاني الذي ينتهي بالحصول على شهادة التعليم العامة ؛

(د) تعيين مسؤول تعليمي يرأس ادارة التعليم .

٨٩ - وقد أبلغت الدولة القائمة بالادارة البعثة بأنه تجرى مناقشة تنفيذ التوصيات مع حكومة الاقليم . وفي أيار/مايو ١٩٨٤ ، ووفق على منحة بمبلغ ١٤٨٠٠٠ جنيه استرليني لتجديد مدرسة فالي الابتدائية .

ثالثاً - الأنشطة التي قامت بها البعثة

ألف - الاجتماع مع الحاكم ورئيس الوزراء

٩٠ - قام الحاكم باجراء استعراض موجز لتاريخ أنغيلا وقال انها كانت في معظم الأحيان جزءاً ثانوياً ملحقة بوحدة اقليمية أكبر مثل سانت كيتس ونيفيس . بيد أنه في عام ١٩٦٧ قرر

دال - الظروف الاجتماعية والتعليمية

١ - العمل

٨١ - كان الانغليبيون تقليدياً يهاجرون بحثاً عن فرص العمل . وحتى العشرينات ذهب كثير من الانغليبيين للعمل في حقول قصب السكر في الجمهورية الدومينيكية ثم بعد ذلك في صناعة تكرير النفط في كراكاو وعروبا . وهاجروا مؤخراً الى جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة والى بورتوريكو للمشاركة في التنمية التي اعقبت الحرب في هذين الاقليمين . وهاجر عدد كبير من الانغليبيين الى المملكة المتحدة والولايات المتحدة والجزر الكاريبية الأخرى ، وبصفة رئيسية الى سانت مارتن / سان مارتان وسانت كريستوفر ونيفيس وانتيفوا وبرودا .

٨٢ - وتواصل الحكومة جهودها لزيادة فرص العمالة المحلية عن طريق تقديم حوافسز للمستثمرين الأجانب والأعمال التجارية المحلية .

٨٣ - وتفيد المعلومات التي قدمتها حكومة الاقليم للبعثة ان ما مجموعه ١٥٠ ٢ شخصاً سجلوا بوصفهم مستخدمين (باستثناء الاشخاص الذين يعملون لحسابهم) ، منهم ٥٩ في المائة ذكور و ٤١ في المائة اناث . وقيل ان الافتقار الى ارقام دقيقة يرجع الى وجود "بطالة مقنعة" . وقد قام اثنان من خبراء منظمة العمل الدولية في ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ باكمال استعراض لنظام الضمان الاجتماعي في الاقليم وذلك في محاولة من الحكومة لادخال نظام للتأمين الاجتماعي اكثر عدالة .

٢ - الصحة العامة

٨٤ - يوجد في الاقليم مستشفى كوتيتيج الذي يضم ٢٤ سريراً ، وأربعة مستوصفات طبية في المقاطعات .

٨٥ - وأبلغت السلطة القائمة بالادارة البعثة بأنها استعرضت الخدمات الصحية في انغيلا في عام ١٩٨٢ وانه تم بعد ذلك تنفيذ عدد من التوصيات . جرى كذلك مزيد من الدراسات حول المستشفى القائم والحاجة الى تجديده أو إعادة بنائه . وفي هذه الأثناء تمت الموافقة على منحة بمبلغ ٤٣ ٠٠٠ جنيه استرليني لاصلاح حالة الاسلاك الكهربائية المندرة بالخطر . ووفقاً لما ذكره الحاكم توجد هناك خطط لبناء مستشفى جديد يوفر الرعاية الطبية الثانوية في جميع مجالات الصحة العامة .

٨٦ - وفي ١٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ زارت البعثة مستشفى كوتيتيج وطافت به برفقة كبير الأطباء . واكتشفت البعثة ، في جولة أشياء أخرى ، ان المرافق بشكل عام ليست كافية وفي حالة تلف ؛ وان المياة الساخنة غير متوفرة . وان مرافق الممرضات غير كافية ؛ وان غرف الطوارئ ليست بالسعة الكافية لتتسع لأكثر من مريضين في وقت واحد .

٩٤ - وأكد رئيس الوزراء للبعثة أن شعب أنغولا يدرك تماما الطريق الذي تقوده في حركته ويوافق عليه . وقال ان أنغولا انفصلت عن سانت كيتس ونيفيس لأن الأنغليين لا يودون انتقال المسؤولية عن جزيرتهم من المملكة المتحدة الى كيان جديد أصغر بكثير . وفي عام ١٩٦٦ ، عندما كانت المناقشات جارية من أجل الاستقلال ، بدأ الأنغلييون يناوون بأنفسهم ورفضوا بحث هذه القضية لأن الخيار الوحيد الذي كانوا يحبذونه هو أن يظلوا إحدى المستعمرات البريطانية . وقد حصلت أنغولا على الحكم الذاتي في ظل الحماية السياسية والاقتصادية لحكومة المملكة المتحدة ، وقال انه يعتقد أن الشعب يشعر بالأمن في ظل المركز الحالي . وقال ان حكومته لا تقوم بالاضطلاع ببرامج سياسي هدفه الاستقلال وأن كل ما تسعى اليه هو توفير حياة أفضل للشعب . وقال ان الاستقلال سيكون عائقا أمام التنمية الاقتصادية للاقليم الذي يجب عليه لهذا السبب أن يعتمد على دولة أكبر . وسيؤدي الاستقلال الى تعرض أنغولا لضغوط ؛ ولهذا السبب يجب على الاقليم أن يواصل اعتماده على المملكة المتحدة للدفاع عنه .

٩٥ - وبينما تعتبر السياحة الهدف الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية في المستقبل ، فقد قال رئيس الوزراء انه يتبع سياسة تنوع وأجرى الكثير من المناقشات مع المستثمرين المحتلطين في مجالات أخرى مثل الشركات الصناعية الصغيرة ومشاريع التكنولوجيا المتقدمة التي يمكن أن تزدهر في أنغولا .

باء - الاجتماع مع أعضاء المجلس التنفيذي

٩٦ - بعد شرح الدور والمهام التي يضطلع بها المجلس التنفيذي الذي ينعقد مرتين أسبوعيا ويمكن أن يجتمع على أساس مخصص ، تركزت المناقشة على الدستور الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٨٢ (انظر الفقرات ١٩ - ٢٧) . وردا على سؤال لرئيس البعثة ، أشار أحد أعضاء المجلس التنفيذي الى أن الدستور الحالي يختلف عن دستور عام ١٩٧٦ من عدة جوانب . وأهم هذه الجوانب أنه ينص على وجود وزير للمالية والأراضي ، وهو مجال كان يحتفظ به في السابق للحاكم ، وأنه يقضي بأن يتشاور الحاكم مع المجلس التنفيذي بشأن المسائل المتعلقة بالشرطة والخدمة المدنية ، كما يقضي بإلغاء منصب رئيس الأمناء .

٩٧ - وفيما يتعلق بسلطات الحاكم ، أشار الحاكم الى أن الدستور دستور متقدم ، الا أن المملكة المتحدة ترى أنه يجب الاحتفاظ بسلطات معينة للحاكم . وقال ان المملكة المتحدة قد أوضحت أن اجراء أية تغييرات جوهرية في الدستور سوف يعتبر خطوة على طريق الاستقلال .

٩٨ - ويرى وزير المالية والأراضي ، الذي ذكر أنه خدم أيضا في الادارة السابقة ، أن اجراء تغييرات كبيرة أو موضوعية في الدستور الحالي أمر ليس له نفس قدر أهمية الدوافع

الأنغليييون الانفصال وتكوين حكومتهم الخاصة بهم ، وذلك نتيجة لشعورهم بأنهم لا يمثلون تمثيلا كافيا وأن مصالحهم تُتجاهل . وقد تم الانفصال رسميا في عام ١٩٨٠ وبدأ انفصال دستور جديد في نيسان/ابريل ١٩٨٢ . وبدأت عملية الانتخابات الديمقراطية في السبعينات بقيام أحزاب سياسية منظمة بحملات انتخابية قوية ولكنها سلمية .

٩١ - وقال الحاكم ان حكومة الاقليم مصممة على تنمية أنغويلا اقتصاديا لكي يمكنها اعالة سكانها بصورة أفضل بل ولجذب بعض ، ان لم يكن كل ، الأنغلييين الذين يعيشون في الخارج والذين يقدر عددهم بـ ٢٠٠٠ شخص . ويحد ضعف التربة ونقص الموارد الطبيعية من امكانيات التنمية . وتعتبر السياحة أحد المجالات التي تنطوى على امكانيات كبيرة ، رغم أن الشعب الأنغويلي يود أن يكون هناك تركيز أكبر على ايجاد شكل من السياحة انتقائي بدرجة عالية يكون موجها الى فئة الدخول العالية في صناعة السياحة . وخبرات الدول الجزرية المجاورة تذكر باستمرار بضرورة وجود صناعة محكمة ومنظمة . فالشعب لا يريد أندية للقمار أو أى شكل آخر من أشكال القمار قد تؤدي الى الاخلال بالنسجام المجتمع . وصناعة صيد الاسماك مجال آخر يمكن أن يؤدي تحسينه الى تحقيق الايرادات اللازمة . ورغم أن الصناعة متخلفة في الوقت الراهن فهناك وفرة في حصاد جراد البحر في كثير من الأحيان وهناك سوق جاهزة له في الجزر المجاورة . وقال الحاكم ان أنغويلا بصفة عامة تعتبر ، مع ذلك ، جزييرة مزدهرة بدرجة معقولة .

٩٢ - وأشار الحاكم الى أن الأحوال المالية للقليم في تحسن مطرد لدرجة أنه ينتظر تحقيق فائض ولن تكون هناك حاجة في السنة المالية الحالية الى المنحة التي تأخذ شكل معونة . وكانت المعونة الرأسمالية تأتي من مصادرتي هي : المملكة المتحدة والمنظمات الدولية وكندا والولايات المتحدة . وتنبأ الحاكم بأن أنغويلا ستشهد انطلاقة اقتصادية قوية في غضون فترة خمس سنوات .

٩٣ - وقال أيضا انه يرى أن مسؤوليته الأولى بوصفه حاكما هي تجاه الأنغلييين ، وأنه لا يمثل حكومة المملكة المتحدة لأنه معين من قبل الملكة . ويحدد الدستور الحالي المجالات الأربعة لسلطته وهي : الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي والخدمة العامة . وهو يعتقد أن أنغويلا تتمتع بحكم ذاتي حقيقي في كافة الجوانب الأخرى وان شعب أنغويلا يدرك أن الاستقلال خيار ، وقد ناقشه هذه المسألة كثيرا . وكرر الحاكم الاعراب عن موقف حكومة المملكة المتحدة فيما يتعلق بمركز الاقليم في المستقبل ، فقال انه اذا اختار الأنغليييون الاستقلال ، فلن تقف حكومة المملكة المتحدة عقبة في سبيل العملية بل ستسببها . وفنشد فكرة أن الدولة القائمة بالادارة تحاول اجبار أنغويلا على التحرك صوب الاستقلال ، واختتم كلمته بقوله ان حكومة المملكة المتحدة ستلتزم في جميع الحالات برغبات شعب أنغويلا .

١٠٣ - ومع ذلك ، يرى عضو آخر أن مطار الاقليم ينبغي أن يستوعب خدمات الطائرات النفاثة من أجل تخفيف التكلفة والعناء عن السياح والمواطنين الذين يضطرون الى تغيير طائراتهم في سانت مارتن . وأبلغ البعثة بأن المطار سيء الموقع وأنه بسبب ضعف الانشآت القاعدية وانحدار نهاية المدرج فان تكلفة الصيانة عالية جدا . وأعاف أن تغيير موقع المطار قد يكون مفيدا .

١٠٤ - وقال وزير المالية والأراضي ان المستشارين الذين عينتهم المملكة المتحدة قصد أجروا دراسة جدوى بشأن مرافق المطار وأوصوا بتوسيع وتمديد المدرج . ومع ذلك فـان هذه التوصيات لم تنفذها السلطة القائمة بالادارة ، بسبب الانخفاض المتوقع في عدد الركاب الواصلين وعدم تحقق الكثير من مشاريع بناء الفنادق . ويعتقد الوزير أنه قبل أن يتقدم الاقليم ، الى الأمم فان هناك حاجة الى تخطيط انمائي أكثر موضوعية . ولم يكن لأنغيلا أن تتغلى عن المنحة التي تأخذ شكل اعانة والمقدمة من المملكة المتحدة لأن اقتصاص الاقليم ليس بالقوة التي تكفي للسماح بميزانية متوازنة بدون تلك المنحة .

١٠٥ - وأكدت وزيرة السياحة والتعليم والتنمية أن السياحة يمكن أن تشكل قاعدة للتنمية الاقتصادية للاقليم . بيد أنها لاحظت في مؤتمر ولى عن السياحة عقد مؤخرا وحضرته مع رئيس الوزراء أن أنغيلا غير معروفة للمشاركين نسبيا ؛ وأن البلدان الأخرى في المنطقة مزودة أكثر منها بالوسائل السمعية والبصرية ووسائل الدعاية الأخرى للقيام بحملة سياحية . ولا حظت أيضا أن هناك مواقع أثرية كثيرة في الاقليم يمكن اذا طورت أن تجتذب السياح . وهي تعتقد أن تنمية السياحة يمكن أن يساعد كثيرا شراء طائرتين لتقديم خدمات اغافية الى أنتيغوا وبربودا وسانت مارتن .

١٠٦ - وأثناء مناقشة سياسة حكومة الاقليم بشأن التنوع لوحظ أن أنغيلا ليس لديها مواد خام وأن صيد الأسماك هو الصناعة الوحيدة القائمة . ومنذ عام ١٩٧٦ ظلت تطلب أموال لاقامة مبنى لأحد المصانع . ورغم أن نسبة البطالة مرتفعة (انظر الفقرة ٨٣) ، فان ارتفاع تكاليف المعيشة جعل تكلفة اليد العاملة الأنغيلية مرتفعة وغير جذابة للمستثمرين المحتملين . أما الزراعة فهي أساسا زراعة كفاية ، وليست لديها امكانية نمو . وتعتبر تنمية السياحة الوسيلة التي يمكن بها انتاج صناعات وخدمات اغافية . وذكر الحاكم أن عدم وجود صحف في الاقليم معناه أن الأنغيليين يفتقرون الى المعلومات . بيد أنه أكد أن الحكومة تنسوى تشجيع اصدار صحيفة . وذكر أحد أعضاء المجلس التنفيذي أن عدم وجود صحف يشكل عبة أمام نشر المعلومات ؛ ويرى رئيس الوزراء أن ذلك يعوق العملية السياسية ، لأن المعارضة لا تجد فرصة لترويج آرائها .

١٠٧ - وفيما يتعلق بالتنمية الثقافية أكدت وزيرة التعليم والسياحة والتنمية أن التاريخ المحلي والكاريبي يدرسان في المدارس وأنه يجري تشجيع الرقصات والدراما الشعبيتين . وقد حضرت البعثة في ٣٠ أيلول /سبتمبر عرضا ثقافيا .

التي أدت الى وجود ذلك الدستور . وأعرب عن عدم ارتياحه لأسلوب رئيس الوزراء السابق ، الذي كان يميل الى تركيز السلطة في مكتبه ويعرقل أية محاولة لتقاسم المسؤولية مع الوزراء الآخرين . وأعرب عن شعوره بأن الدستور الحالي قد وضع في اطار يتفق مع رغبات رئيس الوزراء السابق . وأشار الى أن الدستور الحالي لم تجر مناقشته بين الجمهور في حين كان يتم تصميم مشاريع الدساتير السابقة للمناقشة العامة قبل اقرارها ، وأنه لم يصدر كتاب أبيض بشأن الدستور الا بعد عودة السيد هستر والوفد المرافق له من لندن . ولهذه الأسباب ، كان من رأيه أنه ليس من العدل أن تشترط الدولة القائمة بالا دارة أن يسفر اجراء أى تغيير موضوعي عن التحرك نحو الاستقلال . وشدد على أن هناك أحكاما معينة في الدستور يجب تغييرها .

٩٩ - وعرض المدعي العام مجلا للمطالبة الدستورية . وذكر أن الكتاب الأبيض المتعلق بالدستور لا يتضمن الكثير من التفاصيل . وأعرب هو والحاكم عن رأى مفاده أن حكومة المملكة المتحدة سوف تقبل ما تقدمه حكومة الاقليم من مقترحات لتعديل الدستور فيما يتعلق بأحكام مثل المواطنة ، ولا سيما مركز "المنتمي" (انظر الفقرة ٢٤) وحياسة الأراضي .

١٠٠ - وكان هناك توافق في الآراء داخل المجلس التنفيذي فيما يتعلق برغاه عن مستوى الحكم الذاتي الذي يتيحه الدستور الحالي . وأكد كثير من الأعضاء أن الاقليم ليس مستعدا بعد لنيل الاستقلال . كما نادوا بمزيد من تنمية الهياكل الأساسية بغية اقامة قاعدة اقتصادية أقدر على البقاء .

١٠١ - وفيما يتعلق بمشاركة أنغيلا في أعمال الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، رأى أعضاء المجلس التنفيذي أن الاقليم بحاجة الى زيادة امكانية الوصول الى هذه المنظمات . وقسأل أحد الأعضاء ان هناك مشكلة داخل منظومة الأمم المتحدة تتمثل في أن المعنيين بالأمور لا يعلمون فيما يبدوا بانفصال أنغيلا رسميا عن سانت كريستوفر ونيفيس ، ونتيجة لذلك فسان الأموال التي تخصص لأنغيلا توجه عن غير قصد الى تلك الدولة . وذكر عضو آخر أن الاقليم تمكن من اقناع معهد الكاريبي للأغذية والتغذية بأنه لم يتخل قط عن عضويته فيه . ومع ذلك فقد رئي أنه على الرغم من أن أنغيلا كانت ستستفيد من الاشتراك في الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية ، فان مواردها المحدودة وافتقارها الى الأموال لا يسمحان في الوقت الحاضر بهذا النوع من التمثيل .

١٠٢ - وردا على سؤال للبعثة أعرب كثير من المتحدثين عن آرائهم بشأن تنمية الهياكل الأساسية . ولا حظ الحاكم أن المملكة المتحدة تقدم معونة لتطوير المطار وأن كندا ستقدم أشكالا أخرى من المساعدة . وكان من رأى رئيس الوزراء أنه بسبب قرب الاقليم من طرق دولية رئيسية مثل سانت مارتن وأنتيغوا فانه ليس بحاجة الى مطار دولي ستبلغ تكاليفه حوالي ٢٠ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي وسيتمتع جميع الموارد من المعونة الخارجية . وقال ان توسيع المدرج الحالي سيكون أنسب .

١١٣ - وأعرب أحد الأعضاء عن تخوفه من أن يؤدي افتقاد الحذر إلى السياحة غير الخاضعة للسيطرة . ولا حظ بنحو خاص أن الاقليم لن يستطيع أن يوفر أسباب البقاء لصناعة سياحة وذلك لأن معظم السلع والمؤن الغذائية وغيرها لا بد من أن تستورد . وإذا كان للاقليم أن يستفيد من السياحة فإن عليه أن ينتج هذه الأشياء محليا للسوق السياحية . وما يلقه هو أنه في غياب هياكل أساسية سليمة فإن تنمية السياحة لن تتحقق . وذكر أن صناعة صيد الأسماك الراسخة إلى حد كبير تحتاج إلى رأس مال وموارد أخرى لتحسن . وقال متحدث آخر يؤيد هذا الرأي أنه ينبغي تنمية الصناعات الخفيفة بوصفها وسيلة لتنويع الاقتصاد ، وأنه ليس هناك ما يدعو إلى الحديث عن الاستقلال السياسي إذا كان الاقليم لا يستطيع تحقيق الاستقلال الاقتصادي . وقال إن هدف الحكومة الأساسي هو أن تجعل الشعب متقدما اقتصاديا واجتماعيا . وهو لا يعتقد أن أنغيلا تنطق مساعدة كافية من المملكة المتحدة .

جيم - الاجتماع مع رئيس مجلس النواب وأعضاء المجلس غير الوزراء

١٠٨ - في ١٢ أيلول / سبتمبر اجتمعت البعثة مع رئيس مجلس النواب وأعضاء المجلس غير الوزراء .

١٠٩ - وأثناء المناقشة اتفق كثير من المشتركين على أن هناك أحكاماً في دستور ١٩٨٢ تحتاج إلى التعديل . فقد لوحظ أنه بينما كان الدستور السابق يسمح بتعيين زعيم معارضة فإن الدستور الحالي لا يفعل ذلك . ورئي أيضاً أن الدستور يركز سلطات أكثر مما ينبغي في يد رئيس الوزراء ، وأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى إساءة استعمال تلك السلطات . وشملت مجالات عدم الرضى الأخرى أحكاماً تتعلق بمركز "المنتخب" ، وخاصة أن النساء المستحقات ليس لهن الحق في أن يكون أزواجهن مستحقين لهذا المركز .

١١٠ - وقال رئيس مجلس النواب إن حكومة المملكة المتحدة غير مستعدة لإعطاء الإقليم حكماً ذاتياً أكثر مما يتضمنه الدستور الحالي إلا أنها ستوافق بلا شك على تعديلات أخرى إذا طلبت ذلك حكومة الإقليم بعد مشاورات مع الجمهور . وأعرب عن رأي مؤداه أنه لئن يكون مستصفاً أن يسفر أي تغيير في الحكم عن تعديل للدستور ، بيد أنه سلم بأن هناك معارضة كبيرة للدستور الحالي .

١١١ - وفيما يتعلق بالمركز السياسي في المستقبل ، كان هناك توافق آراء بين الأعضاء على أن الإقليم ليس على استعداد بعد لنيل الاستقلال السياسي . وأكد كثير من المتحدثين أن الإقليم يحتاج إلى مزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية قبل أن يتمكن الشعب من النظر في خيار الاستقلال . ولوحظ أيضاً أن السلطة القائمة بالادارة تعتبر الدستور الحالي دستوراً متقدماً وأن أي زيادة اغافية في الحكم الذاتي ستؤدي إلى الاستقلال . وكان الدستور السابق يقتضي بأن أي اقتراح بسحب الثقة يؤيده ثلثا الأعضاء المنتخبين يجبر رئيس الوزراء على الاستقالة ، بينما الدستور الجديد يقتضي أن تستقيل الحكومة كلها .

١١٢ - وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية أبلغ رئيس مجلس النواب ، وهو أيضاً الأمين الدائم لوزارة المالية ، البعثة بأن الإقليم لم يعد بحاجة إلى المنحة التي تأخذ شكل اعانة ، إلا أنه لم يجمع فائضاً في الصندوق الموحد يملكه من المساهمة في المشاريع الانتاجية التي ما زال المصدر الرئيسي لتمويلها هو المملكة المتحدة . وشرح عطية الميزنة السارية فسي الإقليم ولا حظ أن مقررات المجلس التنفيذي ، بما فيها سائل الميزانية ، تتخذ بتوافق الآراء .

١٢٠- وقال المتكلم الأول ان شعب انغيلا يشعر بأن الدولة القائمة بالادارة تضغط عليه كي يحدد اطارا زمنيا للاستقلال وان الضغط يميل الى اتخاذ الطابع الاقتصادي ويشمل الاستغناء السابق لأوانه عن المنحة التي تأخذ شكل معونة ، مما يحرم الاقليم من المسوار اللازمة للتنمية . وأعرب متكلم اخر عن القلق لانه لا توجد معلومات كافية عن المسؤوليات التي يفرضها الاستقلال وطلب من الامم المتحدة أن تساعد على تقديم تلك المعلومات . وهو يرى أن الاقليم ينبغي أن يكون ممثلا في المنظمات الاقليمية والدولية وان يشترك في مسائل العلاقات الخارجية كي يصبح أفضل استعدادا للاستقلال . وذكر ان بعض الاقاليم السابقة في منطقة البحر الكاريبي تدعي انها اصبحت مستقلة كي تتصل بالوكالات الدولية والحكومات المانحة اتصالا أكثر مباشرة . وكان من رأى احد المتكلمين ان الانغيليين يتوقعون الى الاستقلال الا انهم يخشون المستقبل ويودون أن يكون لديهم اقتصاد قادر على البقاء قبل اتخاذ تلك الخطوة .

١٢١- وأبلغت البعثة ان الدستور الحالي لم يناقش علنا قبل أن يدخل حيز النفاذ أو بعد ذلك . ورئي ان الدستور الجديد يعطي الحاكم ورئيس الوزراء سلطات مفرطة وأنه لا يراعي حب شعب انغيلا للهجرة .

١٢٢- وكان من رأى عدة متكلمين ان البطالة تشكل خطورة على الاقليم وانها ادت الى تسرب المهارات الى الخارج . ولوحظ ان عدة الوف من الانغيليين نزحوا الى الخارج بحثا عن عمل ، وان غيرهم يضطرون الى مزاوله اعمال مختلفة لم يتدربوا عليها . وعلى الرغم من ارتفاع نسبة البطالة ، فان ارتفاع مستوى معيشة الانغيليين يجعل اجور العمال غير رخيصة كما أن المستثمرين المحتملين وجدوا أن من الأرباح لهم انشاء مؤسساتهم التجارية في بلدان اخرى في منطقة البحر الكاريبي ، منها سانت كريستوفر ونيفيس . وأعلن احد المتكلمين أن البطالة التي تعاني منها المرأة ، والتي قد تكون نسبتها ٥٠ في المائة ، يتغاضى عنها . وقال ان البطالة بين المدرسين والبطالة الموسمية يدعوان الى القلق .

١٢٣- وفيما يتعلق بالتنمية الصناعية قيل للبعثة ان الافتقار الى المواد الخام وصغر حجم السوق المحلية يجعلان الاقليم غير جذاب للمستثمرين المحتملين ؛ وان الصناعات التقليدية في الاقليم ليست مزدهرة ؛ وقد توقف انتاج الملح لحدوث انخفاض شديد في الطلب على الملح الصناعي من سوق الاقليم الرئيسية وهي ترينيداد وتوباغو . وما زالت صناعة صيد الاسماك في الاقليم في مرحلة بدائية وتحتاج الى رأس مال . ويعمل مصنعا تعبئة الزجاجات بمستوى انتاجي منخفض . كما توقف انتاج المكناس . وذكر ممثلو الغرفة التجارية أن الغرفة تحاول بنشاط ايجاد أسواق جديدة للملح وتبحث أيضا عن رأس المال اللازم لصناعة صيد الاسماك .

١٢٤- ويرى عديد من المتكلمين ان الاقليم يحتاج الى سن تشريعات جديدة لتوفير حوافز للمستثمرين المحتملين والى تنسيق تنفيذ التشريعات الحالية من أجل القضاء على الاحباط

دال - الاجتماع مع زعماء حزب انفيللا الشعبي المعارض

١١٤ - أخبر السيد ويستر ، رئيس الوزراء السابق ، البعثة أنه لم يعلم بزيارتها إلا في الليلة السابقة عندما سمع بيان الرئيس الذي أذيع بواسطة الراديو (أنظر المرفق الثاني لهذا التقرير) . وقال ان الحكومة لم تخبر الشعب بزيارة البعثة والغرض منها . وأعرب أحد المتكلمين عن رغبته في أن يعرف كيف يمكن أن يساعد تقرير البعثة انفيللا . وفُسرت البعثة أعمال اللجنة الخاصة والجمعية العامة ، وقرأت بعض المقتطفات من ميثاق الامم المتحدة ومن تقارير اللجنة الخاصة عن انفيللا .

١١٥ - وقدم السيد ويستر موجزا للحالة التي اكتنفت الانتخابات العامة الأخيرة . فقال ان حزب تحالف انفيللا القومي اخبر الشعب مرارا وتكرارا خلال الحملة الانتخابية ان حزب انفيللا الشعبي الذي كان الحزب الحاكم في ذلك الحين يسعى الى الاستقلال وانه سينشئ تحالفا بين انفيللا ونظام ذي اتجاه اشتراكي في المنطقة .

١١٦ - وفيما يتعلق بمسألة المركز الدستوري للأقليم في المستقبل ، قيل للبعثة أن اقلية الانفيليين لا يعتقدون أن الاقليم مستعد للاستقلال ، وان كان ذلك الموقف قد يتغير فيما بعد ، فالاقليم لم يصبح كيانا سياسيا مستقلا الا منذ ١٧ سنة ، ولا توجد فيه قاعد اقتصادية . وقد استغنى الاقليم عن الاعانة كي يتمتع بحرية أكبر في تخطيط ميزانيته .

١١٧ - وقيل للبعثة ان الدولة القائمة بالادارة لا تتابع العروض المقدمة من وكالات المانحين المتعددة الاطراف لتقديم المساعدة للأقليم . وأشار الى المشاريع التي وافق عليها صندوق التنمية الاوربي قبل عدة سنوات ولم تنفذ . وذكر ان الاقليم يحتاج الى الحصول على مساعدة تقنية في اعداد المشاريع وفي مجالات اخرى عديدة لم تحدد . وترى المعارضة ان معظم البلدان ، بما في ذلك كندا والولايات المتحدة الامريكية ، تمنع في تقديم المساعدة الثنائية للإقليم التابعة ، بما فيها انفيللا . وما يصعب الحصول على المعونة الرأسمالية الروتينية من الحكومي والتكاليف الباهظة التي يتطلبها تحديد مصادر المساعدة .

١١٨ - وقد أخبرت الدولة القائمة بالادارة البعثة لدى عودتها الى نيويورك بأن حزب انفيللا الشعبي غير اسمه فاصبح حزب انفيللا الديمقراطي وان السيد ويستر استقال من الحزب في ٢٠ أيلول / سبتمبر .

هاء - الاجتماع مع أعضاء الغرفة التجارية ورابطة اصحاب الفنادق

١١٩ - في ١٣ أيلول / سبتمبر اجتمعت البعثة مع ١١ عضوا من أعضاء الغرفة التجارية ورابطة اصحاب الفنادق في انفيللا .

١٢٩- وقال متكلم آخر ان الاقليم يحتاج الى تعزيز اقتصاده قبل أن ينال الاستقرار. وأشار ممثل رابطة الخدمة المدنية الى انه بالرغم من اتمام الخدمة المدنية بطابع محلي مفرد فان عددا كبيرا من رؤساء الادارات " صغار السن " وأعرب عن القلق لان افتقارهم الى الخبرة سيلحق ضرر بالخدمة .

١٣٠- وقال عدة متكلمين انه لا تتوفر معلومات كافية عن الدستور الحالي وانهم غير راضين عن الحكم الوارد فيه بشأن مركز " المنتمي " (انظر الفقرة ٢٤) وسلطات الحاكم .

١٣١- واخبر ممثل لرابطة رجال الشرطة البعثة ان الجريمة في الاقليم تتألف أساسا من المنازعات بشأن الأراضي ، وجرائم الاحداث ، والسطو . وجرائم الاحداث ، التي زادت يرتكب معظمها ابناء يكون والداهم اما يعيشون أو يعطون خارج الاقليم . وأعرب عن الأسف لانه لا توجد مؤسسة لاعادة تأهيل المجرمين الاحداث . وقيل ان مشكلة الاتجار بالمخدرات بدأت تؤثر على الاقليم وان الجزر الصغيرة القريبة من الشاطئ تستعمل لالقاء المخدرات عليها كما أن قيام فئة تنتمي الى " الطائفة الراسافارية " بزراعة الماريوانا داخل الاقليم يمثل مشكلة وأشار الى ان مهمة الشرطة صعبة لانه لا توجد لديها وسائل كافية للنقل والاتصالات . بيده انه ذكر ان وحدة اتصالات سلكية ولا سلكية كانت قد طلبت قبل اكثر من سنة يتوقع ان تصل قريبا وانه توجد خطط لزيادة عدد افراد قوة الشرطة وتحسين نوعية معداتها .

١٣٢- وأبلغت البعثة ان قوة الشرطة المحلية تتعاون مع سلطات الشرطة في ادارتي سانت مارتن / سانت مارتين .

الذى يعاني منه رجال الأعمال من جراء التأخير الطويل والقرارات التعسفية التي يتخذها موظفو الجمارك . وقيل للبعثة ان انعدام الضرائب المباشرة وعدم وجود رقابة على العملات يثبت انهما قاعدة جيدة لتنمية مجتمع تجارى دولي . بيد أنه لوحظ أن السياسة المتبعة حاليا بشأن الأراضي لا تؤدي الى تشجيع تنمية العقارات .

٢٥- واتفق اعضاء الفتين على انه لا توجد خطة شاملة لتنمية انغولا في المجالين الاقتصادى والاجتماعي . وقيل للبعثة انه بالرغم من احتواء خطاب الحاكم على موجز لسياسة الحكومة ، فان مجلس النواب لم يجتمع لمناقشة ذلك الخطاب . وعدم وجود صحيفة معنأه أن يظل الجمهور عموماً على غير دراية بالمسائل المعروضة على الحكومة .

٢٦- وكان ثمة توافق في الآراء على ان من اللازم عمل الكثير لتحسين نوعية الخدمة المدنية وذكرا ان مستوى تنمية أى بلد يقاس بتطور الخدمة المدنية فيه . ووجه احد المتكلمين الانتباه الى ان الحوافز التي تعطى للموظفين المفترمين ، وخاصة الاطباء ، تثير سخطا لدى موظفي الخدمة المدنية . كما لوحظ ان موظفي الخدمة المدنية يتركون الخدمة اما للهجرة أو لمزاولة اعمال تجارية خاصة .

واو- الاجتماع مع اعضاء رابطات رجال الشرطة وموظفي الخدمة المدنية والمدريسين والممرضات

٢٧- حضر الاجتماع ٢٠ مثلاً لعدة رابطات مهنية .

٢٨- وقال المتحدث بلسان رابطة المدرسين ان المركز الحالي للاقليم لا يتماشى مع المركز السياسي للبلدان الاخرى في منطقة البحر الكاريبي . وسلم بأن الاقليم يمر بمرحلة انتقالية وان الاقليم يحتاج خلالها الى اعداد نفسه . وفي رأيه ان السياسيين المحليين بحاجة الى المزيد من الخبرة . وفيما يتعلق بالوضع التعليمية في الاقليم ، يرى المدرسون ان معظم الاحتياجات تجرى تلبيتها وان كان هناك بعض التأخير في تنفيذ توصيات الدراسة الاستعراضية التعليمية لعدم وجود مسؤول تعليمي . والتعليم الزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية ، ونسبة عدد المدرسين الى عدد الطلبة هي حوالي ١ الى ٢٠ او ٢٥ . وهناك قدر كبير من الاختيار فيما يتعلق بالقبول بالمرحلة الثانوية نظرا لعدم وجود حيز كاف . كما اخبرت البعثة ان هناك مركزا للتدريب المهني والتقني داخل المدرسة الثانوية ، الا انه ما زال في مرحلة التكوين . وأكثر من ٩٥ في المائة من المدرسين انغيليون لكن بعض المدارس تعاني نقصا في عدد المدرسين . وتمول حكومة المملكة المتحدة برنامج تدريب المدرسين . لكن حكومة الاقليم لم تستغل الامكانيات التي تتيحها الدولة القائمة بالادارة استغلالا كاملا .

حـ - الاجتماع مع الأمناء الدائمين لادارات الحكومة

١٣٨ - اجتمع رئيس البعثة وأعضاؤها مع الأمناء الدائمين للادارات التالية : مكتب رئيس الوزراء والشؤون الداخلية ؛ والسياحة والزراعة ومصادر الأسماك ؛ والخدمات الاجتماعية ؛ والأشغال والمرافق العامة . وكان الأمين الدائم لوزارة المالية والأراضي الذي كان في بربادوس لحضور اجتماع مصرف التنمية الكاريبي ، قد سبق له الاجتماع مع البعثة في مناسبات عديدة .

١٣٩ - وقد قيل للبعثة أنه بالرغم من أن كبار موظفي الخدمة المدنية تلقوا تدريباً كافياً ، هناك حاجة لتدريب الموظفين من المستوى المتوسط والمستوى الأدنى . وينبغي بصفة خاصة تدريب الأمناء الدائمين في أمور السياسة الخارجية والتنمية الاقتصادية بغية اعدادهم للاستقلال . وهم لا يرون أن كون الحاكم مسؤولاً عن الخدمة المدنية يلحق ضرراً بتلك الخدمة . كما لوحظ أن استعراض الخدمة المدنية قد استكمل مؤخراً . وإن كان التقرير الخاص به غير متاح بعد .

١٤٠ - وتعتبر المعونة الانمائية المالية المقدمة من المملكة المتحدة للأقليم والمقدرة بمبلغ ١٣ مليون جنيه استرليني سنوياً غير كافية بالنسبة للمشاريع الكبيرة مثل تجديد وإنشاء المستشفيات وتحسين المطار والطرق ، وتنفيذ توصيات الدراسة الاستقصائية التعليمية . وتفضل الجهات المانحة الاستثمار في القطاعات المنتجة ، وتعاني ، تبعاً لذلك ، القطاعات العلمية والاجتماعية .

١٤١ - وأبلغ الأمناء الدائمون البعثة أن حالة البطالة في الاقليم ترجع ليس فقط الى قلة الأنشطة الاقتصادية وإنما أيضاً الى الافتقار الى برامج تدريبية لتزويد العمال المحليين بالمهارات الضرورية . ولهذا السبب ، هناك أجناب يعملون في ميادين مثل الهندسة وقطاع الفنادق . وقد وجه انتباه البعثة الى عدم وجود مسح أو تخطيط لليد العاملة ، وهو أمر لم تتناوله الدراسة الاستقصائية التعليمية الأخيرة .

١٤٢ - وفيما يتعلق بالمسائل الصحية والتعليمية ، قيل للبعثة ان هناك حاجة لتدريب المواطنين العاملين في مجال الخدمات الصحية لزيادة عدد الاطباء وجراحي الأسنان وغيرهم من الفنيين المحليين العاملين في مجال الصحة العامة . والنظام الحالي الذي يجعل المرتبات التي تدفع للاطباء الأجانب تختلف اختلافاً كبيراً عن المرتبات التي تدفع للاطباء المحليين يثبت صعوبة اجتذابه أطباء من رعايا انغويلا أو منطقة البحر الكاريبي . ومن بين المدارس الابتدائية الست الموجودة في الاقليم ، تحتاج مدرستان للإصلاح . أما المدرسة الثانوية الوحيدة فهي مكتظة بالتلاميذ وتفتقر الى مرافق كافية للدراسة المهنية والتقنية .

زاي - الاجتماع مع أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب تحالف أنغيلا القومي

١٣٣ - قدم ممثلو حزب تحالف أنغيلا القومي مذكرة كتابية الى البعثة (أنظر المرفق الثالث لهذا التقرير) يوم ١١ أيلول /سبتمبر ، وهو يوم وصولها ، وطلبوا الاجتماع بالبعثة ، وعقد هذا الاجتماع في ١٣ أيلول /سبتمبر .

١٣٤ - وأكد أعضاء اللجنة التنفيذية خلال الاجتماع أنه بالرغم من كون الاستقلال الهدف النهائي للحزب ، فان التنمية الاقتصادية مطلب أساسي . وسوف يستدل من مستوى تطور الهياكل الأساسية على الاطار الزمني لعملية الاستقلال .

١٣٥ - وأكد أعضاء اللجنة التنفيذية ضرورة المضي نحو الاستقلال تدريجيا . بيد أنهم لاحظوا ان اشتراك الأعضاء المنتخبين في ادارة شؤون الاقليم لم يبدأ مؤخرا فحسب بل هو محدود أيضا . وحيث ان الخدمة المدنية بأكملها تخضع لسيطرة الحاكم بدلا من أن تخضع للحكومة المنتخبة ، كثيرا ما يشعر الوزراء بالاحباط في محاولاتهم تعيين موظفين مدنيين مؤهلين . وقيل ان كلا الطرفين أقرّا بذلك . وأكد أحد المتكلمين أن الحكم الذاتي الداخلي التام ضروري لتحمل المسؤولية قبل شعب أنغيلا .

١٣٦ - وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية ، فان الحزب ملتزم بتنمية السياحة ، والصناعات التحويلية الخفيفة ، وصناعة صيد الأسماك . ويؤثر الافتقار الى البنية الأساسية الضرورية تأثيرا سيئا على قدرة الحكومة على اجتذاب المستثمرين في الميادين المشار اليها آنفا . ولا سبيل للوصول الى الاقليم الا عبر أنتيغوا وبربودا وسانت مارتن ، ولا توجد مرافق مرفئية للمياه العميقة . وذكر أحد الأعضاء أن المملكة المتحدة لم تقدم المساعدة الكافية للاقليم لتنمية امكاناته في مجال السياحة مثلما فعلت مع الأقاليم الأخرى في منطقة البحر الكاريبي .

١٣٧ - وناشد أعضاء اللجنة التنفيذية البعثة ان تساعد الاقليم على تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق تقرير المصير . وقالوا ان الاعتراض على الاستقلال يقتصر على توقيتته . واذا رفضت حكومة المملكة المتحدة أي تقدم دستوري آخر بخلاف الاستقلال ، واذا لم توفر سوى مساعدة رمزية لتنمية أنغيلا ، فسوف يعتبر الحزب ذلك بمثابة التخلي عن الاقليم . وهم يشعرون ، على أي حال ، أن المملكة المتحدة في سبيلها الى منحهم الاستقلال . وأشاروا أيضا الى الأساليب التي يتبعها الحاكم ، الذي قلما يتشاور مع المجلس التنفيذي حسب ما يقضي به الدستور .

كاف - الاجتماع العام

١٤٧ - وفي اليوم نفسه ، عقدت البعثة اجتماعا عاما بمقر الكشافة والمرشدين في فالي . وحضر الاجتماع نحو ٥٥٠ شخصا ، بما في ذلك زعماء الحزبين السياسيين .

١٤٨ - وأشار رئيس البعثة الى بيانه الذى ألقاه من اذاعة أنغولا وأوجز فيه أعمال الأمم المتحدة في مجال انهاء الاستعمار والغرض من الزيارة . وكرر أن البعثة أتت لجمع المعلومات بصورة مباشرة عن الظروف السائدة في الاقليم وللتحقق من آراء وآمال شعب انغولا .

١٤٩ - وأعرب معظم المتكلمين عن رغبتهم في تعديل دستور عام ١٩٨٢ ، ولاسيما الأحكام المتعلقة بالمواطنة أو مركز " المنتمي " ، وبحيازة الأراضي ، وفي بضع حالات ، بسلطات الحاكم . وأشار أحد المتكلمين الى ما عاناه عند سفره في الخارج مستخدما جواز سفر صادرا عن حكومة انغولا ، وقال انه على الرغم من ان الانغيليين يحملون جوازات سفر المملكة المتحدة ، فانهم يظلون في حاجة الى تأشيرة لدخول المملكة المتحدة ويواجهون صعوبات هائلة في الحصول على تصريح بدخول بلدان أخرى من بلدان الكومنولث مثل كندا .

١٥٠ - وقد أجمع الرأي العام على أن الاقليم ليس مستعدا بعد للاستقلال . وارتأى بعض المتكلمين ان الاقليم يحتاج الى تطوير هياكله الأساسية والى قاعدة اقتصادية سليمة قبل المضي نحو الاستقلال ، بينما ارتأى آخرون ان الأعضاء المنتخبين في حاجة الى المزيد من الخبرة .

١٥١ - وأبلغت البعثة أن الشعب لا يلم بالقضايا السياسية نظرا لعدم وجود مرافق للاعلام الجماهيرى . ولوحظ ان مجلس النواب لم يجتمع منذ انتخابات آذار/مارس . واقترح أحد المتكلمين اذاعة الاجتماع العام الذى عقدته البعثة ، وكذلك اتاحة الفرصة لزعماء حزب المعارضة للتحدث من الاذاعة المملوكة للحكومة .

١٥٢ - وأعرب متكلمون كثيرون ، منهم رئيس الوزراء ، عن عدم رضاهم عن مقدار المعونة المقدمة من المملكة المتحدة وبطء صرفها . وذكر عدد من المشاريع لتحسين الهياكل الأساسية . وقال وزير المالية والأراضي ، في جملة أمور ، ان الاقليم بحاجة الى اقامة قاعدة اقتصادية تتوفر لها امكانيات البقاء ، وأن الاقليم اضطر اضطرارا سابقا لأنائه الى الاستغناء عن المنحة التي تأخذ شكل معونة مما قد يؤدي الى عجز في الميزانية المتكررة يتجاوز مليوني دولار من دولارات شرقي الكاريبي بنهاية السنة المالية .

١٥٣ - وكان من رأى أحد المتكلمين أن الاقليم قد بدأ السير في طريق خطر في سعيه الى تطوير صناعة السياحة فيه . وتساءل عما اذا كان الخطر الذى يقع على البيئة نتيجة للتوسع الفندقى بلا ضوابط قد لقي دراسة وافية . وتساءل ايضا عما اذا كان في

طاء - الاجتماع مع أعضاء لجنة الخدمة العامة

١٤٣ - خلال المناقشات التي أجرتها البعثة مع أعضاء لجنة الخدمة العامة ، أوجز رئيس اللجنة الاجراءات المتبعة في اختيار موظفين لعضوية اللجنة والمهام المناطة باللجنة بموجب الدستور . وقال ان الدور الرئيسي للجنة هو أن تقدم المشورة الى الحاكم فيما يتعلق بالتعيينات في الخدمة العامة أو الفصل منها . وتتألف اللجنة من خمسة أعضاء يعين الحاكم ثلاثة منهم لمدة سنتين ويعين اثنان بناءً على توصية من رابطة الموظفين ، بينما يختار رئيس اللجنة من بين الأعضاء الخمسة . وقد رأى أعضاء اللجنة ، بعد التشاور مع رئيس الوزراء ، أن من الممكن في ظل الترتيبات القائمة تحسين الحفاظ على عدم تحيز الخدمة المدنية ، وأن كبار موظفي الخدمة المدنية يحتاجون الى مزيد من التدريب والتوعية . وشرحوا سياسة الحكومة الرامية الى " تقييد " موظفي الخدمة المدنية الذين يوفدون للدراسة في الخارج . ويحتفظ الحاكم بالمسؤولية عن تعيين الموظفين الأجانب .

١٤٤ - وأعرب أحد أعضاء اللجنة عن عدم ارتياحه للنص الخاص بمركز " المنتمي " في الدستور ، وأبلغ البعثة أن نص الدستور لم يتح للجمهور بعد أن تولت الحكومة الجديدة السلطة .

١٤٥ - وفيما يتصل بالحكم الذاتي المحلي ، لاحظ رئيس اللجنة ان العمل اليومي للجهاز الوزاري ينطوي على قدر كبير من الحكم الذاتي . وأعرب عدة من أعضاء اللجنة عن تأييدهم للحاجة الى صحيفة محلية . وأشار أحد الأعضاء الى أن الادارة السابقة قد أحبطت الجهود المبذولة لانشاء صحيفة .

ياء - زيارة المدارس والمستشفى

١٤٦ - في ١٤ أيلول/سبتمبر قامت البعثة ، بصحبة الأمين الدائم لوزارة التعليم ، بزيارة مدرستي ستوني غراوند وفالي الابتدائيتين ومدرسة فالي الثانوية . وفي كل مرفق من هذه المرافق ، صاحب ناظر المدرسة أو مديرها البعثة في جولة تفقدية وناقش معها برامج المدرسة واحتياجاتها . وأثناء جولة البعثة في مستشفى كوتيج ، استعرض رئيس الأطباء العمليات التي تجريها المستشفى وأحاط البعثة علما بالتطورات الأخيرة المتعلقة بتقديم الخدمات الصحية في الاقليم .

لام - الاستعراض الذي أجرى مع الحاكم ورئيس الوزراء وغيره من الوزراء

- ١٥٥ - اجتمعت البعثة عشية رحيلها ، في ١٥ ايلول / سبتمبر ، مع رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء ، ثم اجتمعت مع الحاكم ، لتستعرض معهم زيارة البعثة ولتوديعهم . وقدم رئيس الوزراء في الاجتماع الأول السيد ناشفيل وبستر ، وهو عضو منتخب في حزب انغيلا الشعبي عاد لتوه الى انغيلا . وفي نفس الاجتماع أخطرت البعثة بأن طلب الاقليم للانضمام لعضوية المصرف المركزي لشرقي الكاريبي ومنظمة دول شرقي الكاريبي لا يزال قيد النظر في هاتين الهيئتين . كما سيسعى الاقليم للاشتراك في منظمات اقليمية ودولية أخرى .
- ١٥٦ - واستعرضت البعثة في اجتماعها مع الحاكم عدة نقاط كانت قد اثيرت أثناء زيارتها . وشكر الرئيس ، نيابة عن البعثة ، الحاكم لحفاوته وللتعاون الذي أبداه موظفوه .
- ١٥٧ - وفي صباح ١٦ ايلول / سبتمبر ودعت البعثة الحاكم ورئيس الوزراء وغيره من أعضاء حكومة أنغيلا في مطار وولبلينك .

ميم - المناقشات التي أجريت في وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث في لندن

- ١٥٨ - في ١٩ ايلول / سبتمبر زارت البعثة البارونة يونغ ، وزيرة الدولة بوزارة الخارجية وشؤون الكمنولث ، لتناقش زيارتها للاقليم . ومنذ البداية أخبرت الوزيرة البعثة بأن حكومة المملكة المتحدة لن تعوق عطية تقرير المصير في انغيلا بأي شكل ولن تفرض الاستقلال على الاقليم . وسيكون المبدأ الذي تهتدى به حكومة بلدها هو التزامها بالرغبات التي يعبر عنها الشعب بحرية . وذكرت الليدي يونغ ، فيما يتعلق بمسألة الدستور ، أنه لم يحدث أبدا ان اتصلت رسميا أي جهة بحكومتها مقدمة اقتراحا محدد لتعديل أو تغيير أي جزء من دستور عام ١٩٨٢ . ولذا فان تقديم اقتراحات محددة بتعديلات على الدستور مسألة متروكة للشعب . وسوف تدرس حكومة المملكة المتحدة عندئذ المسألة مع ممثلي الشعب . وسوف يدرس ايجابيا أي تغيير لا يؤثر على المركز السياسي للاقليم . ومن ناحية أخرى لن يدرس أي تغيير يمس صلاحيات الحاكم أو يأتي بتغييرات جوهرية نحو زيادة الحكم الذاتي الا في اطار جدول زمني للاستقلال . وتوحي التجربة بأنه ينبغي توخي مدة تتراوح بين ١٢ و ١٨ شهرا في تلك الظروف لبلوغ الاستقلال التام .

مقدور الأمم المتحدة أن تساعد في ذلك المضمار . واقترح متكلم آخر تنمية خليج شول كمنتجع سياحي وإنشاء منطقة ميناء حر في الاقليم .

١٥٤ - وفيما يتعلق بعضوية الاقليم في المنظمات الاقليمية والدولية لاحظ أحد المتكلمين أن أنغيلا ليست من الأعضاء ولا تشترك ، في بعض المنظمات الاقليمية والدولية ، ومن ثم فهي لا تجني الفوائد اللازمة . ولذلك شدد وزير المالية والأراضي في رده على أن الحكومة تعتزم أن تسعى لنيل الاقليم عضوية المنظمات الاقليمية والدولية .

١٦٥ - وقيل للبعثة ان وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث تحتفظ بشعبة للتنمية في بربادوس ترصد التنمية الاقتصادية في انغيا وتقدم المساعدة في الكثير من القطاعات . وقد نوقش في أيار/ مايو ١٩٨٤ برنامج انمائي ينطوي على تقديم معونة رأسمالية تبلغ حوالي ٢٥ مليون جنيه استرليني على مدى عامين . ويجرى تنفيذ برنامج لتحسين الطرق ، كما تجرى دراسة استقصائية لتوزيع المياه . وقام خبراء في عام ١٩٨١ بأعداد دراسة عن توسيع مهبط الطائرات . وأجريت دراسة استعراضية تعليمية في عام ١٩٨٣ أوصت بتحسينات في الهياكل المدرسية وفي الهيكل التعليمي أيضا . وأجريت عام ١٩٨٢ دراسة استعراضية صحية ، ويقوم الآن خبير بدراسة الحاجة الى موافق مستشفيات جديدة ، بينما تجرى اصلاحات في المستشفى الموجود . وفيما يتعلق بالتدريب ، فقد خصصت حكومة المملكة المتحدة أموالا في عام ١٩٨٣ لم يستعمل منها الا جزء بسيط (٢٠ في المائة) . أما المشكلة الأساسية التي تواجه الاقليم فهي الافتقار الى الموظفين المؤهلين .

١٦٦ - وناقشت البعثة امكانية تكليف قاض مقيم بالعمل في انغيا ، ولكن قيل لها أنه لا توجد قضايا كافية تبرر ذلك وان قاضي الدائرة ينظر في كل قضايا الاقليم بكفاءة .

سين - الاجتماع مع ممثلي أمانة الكمنولث

١٦٧ - زارت البعثة أثناء زيارتها للندن أمانة الكمنولث في ١٨ أيلول/ سبتمبر وأجرت محادثات مع الرئيس ايميكاس . أنيا وكو نائب الأمين العام ، والسيد أ . سالفاناث مدير المساعدة التقنية العامة بصندوق الكمنولث للتعاون التقني ، والسيد / هيو كرافت مدير شعبة العلاقات الدولية ، والدكتور . نيفيل لنتون مساعد مدير شعبة العلاقات الدولية .

١٦٨ - وناقشت البعثة عمل اللجنة الخاصة واللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة . وأبلغ نائب الأمين العام البعثة بأن أمانة الكمنولث قد بدأت ، وفقا للقرار الذي اتخذ في آخر اجتماع لرؤساء دول الكمنولث في نيودلهي ، في اجراء دراسة حول المشاكل الخاصة للدول الصغيرة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والأمن القومي . وفي هذا الصدد عين فريق استشاري من ١٤ مواطنا بارزا من مواطني الكمنولث . ولاحظ أن الأمانة تدرس مشاكل الدول الصغيرة منذ عام ١٩٧٦ . وفيما يخص انغيا ذكر نائب الأمين العام بأنه يعمل ، منذ انفصال انغيا عام ١٩٦٧ وتدخل المملكة المتحدة ، أمينا للجنة التحقيق التي انشئت تحت رئاسة السرحوم هيو وودنج .

١٦٩ - وأبلغت البعثة بعمليات صندوق الكمنولث للتعاون التقني ، وقيل لها أن الصندوق قدم في السنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٨٤ مساعدة لأربعة برامج تدريبية . . . / . . .

١٥٩ - ويمكن دراسة اقتراحات حول المسائل المحددة المتعلقة بسلطة الحاكم فيما يخص شؤون الخدمة العامة . بيد أن أيلولة سلطات تنفيذية الى لجنة الخدمة العامة ستتدخل بالتأكيد في دور الحاكم وتخلق له صعوبات في أدائه واجباته .

١٦٠ - وكررت الليدى يونغ لأعضاء البعثة التزام حكومتها برؤية شعب انغولا عن طريق تقديم المساعدة المباشرة للتنمية الاقتصادية للأقليم . ولهذا الغرض وفر خبير استشاري لوضع خطة انمائية طويلة الأجل لأنغولا ويجرى حاليا دراسة توصياته . كما يسر الحكومة أن انغولا استطاعت أن توازن ميزانيتها بدون الحاجة الى منحة في شكل معونة .

نون - المناقشات التي جرت في وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث
مع وكيل الوزارة لنصف الكرة الغربي وغيره من المسؤولين
المعنيين باقليم انغولا

١٦١ - قيل للبعثة خلال الاجتماع أن دستور عام ١٩٨٢ يعتبر دستورا متطورا الى حد كبير وأنه اذا ما احسن شعب انغولا بأنه لم يناقش مناقشة شاملة فقد يعزى هذا الى عدم وجود وسائل اعلامية فعالة .

١٦٢ - ولكن حكومة المملكة المتحدة لم تتلق اى طلب رسمي لادخال تغييرات في الدستور ، واذا ما رغبت حكومة انغولا في مناقشة أحكام معينة من أحكام الدستور ، مثل تلك المتعلقة بمركز "المنتمي" أو قانون الجنسية ، فمن الممكن ان يعتمد على تعاون الدولة القائمة بالادارة . وقال السيد دافيد توماس ، وكيل الوزارة ، ان موقف حكومته فيما يخص سلطات الحاكم هو ان الدستور يذهب الى أبعد مدى يمكن نحو الحكم الذاتي وأن أى تغييرات تذهب أبعد من ذلك في توازن القوى بين الحاكم وحكومة انغولا يجب النظر اليها في ضوء زيادة التقدم نحو الحكم الذاتي ولهذا ينبغي وضع جدول زمني للمضي نحو الاستقلال .

١٦٣ - وحكومة المملكة المتحدة على استعداد ، في مجال الشؤون الخارجية ، لمنح الأنغليين فرصة أكبر لتوسيع علاقاتهم مع الدول المجاورة . ولقد شجعت الاقليم بالفعل على التماس العضوية في منظمة دول شرقي الكاريبي .

١٦٤ - وفيما يتعلق بمسألة الخدمة العامة كرر القول بأن نقل صلاحيات لجنة الخدمة العامة من الحاكم الى الحكومة المنتخبة سيعتبر خطوة أخرى نحو الاستقلال . وبعض أحكام الدستور التي تبدو الآن غير مرضية ، مثل مركز "المنتمي" ، عادية في المنطقة ويمكن العثور على مثلها في دساتير سانت كريستوفر ونيفيس وجزر فرجن البريطانية .

رابعاً - الملاحظات والنتائج والتوصيات

١٧٢ - اتاحت للبعثة خلال زيارتها للاقليم فرصة التعرف بصورة مباشرة على آراء الحكومة المحلية والسكان المحليين ، سواء في الاجتماعات الرسمية أو العامة أو في المناسبات غير الرسمية ، بشأن الأوضاع في الاقليم ومركز الاقليم في المستقبل .

١٧٣ - وقد أوضحت البعثة بالنهج الواقعي الذي يتبعه الزعماء المحليون والحيطة التي يبدونها ، وينطبق هذا أيضاً على سكان الاقليم الذين كانوا ، كما يبدو ، يتفهمون جيداً النتائج المحتملة للخيارات السياسية المتاحة لهم . وكان شغلهم الشاغل تحسين مستوى معيشتهم دون أن يتخذوا التغيير كهدف في حد ذاته .

١٧٤ - ولئن كان الاستقلال لا يزال المقصد النهائي لأنغيلا فهناك مخاوف حقيقية لدى سكان الاقليم هي أن الاستقلال ما لم يصاحبه قدر كبير من الاقتصاد الناجح فمن شأنه فسخ الواقع أن يخلق أوضاعاً جديدة تتسم بازدياد التبعية للخارج بصورة أو بأخرى . وتنبع هذه المخاوف أساساً من الاعتقاد بأن أنغيلا تنقصها الخبرة السياسية والهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للاضطلاع بمسؤوليات دولة مستقلة .

١٧٥ - وقد احتفظ الدستور الحالي الذي أصبح نافذاً في نيسان/ابريل ١٩٨٢ بسلطات لحاكم الاقليم في المسائل المتصلة بالشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي والخدمة المدنية . وقد أخبرت البعثة أن افتقار مسؤولي حكومة الاقليم للمشاركة النشطة في بعض تلك المجالات الرئيسية لا يعزز فرص اكتسابهم الخبرة السياسية اللازمة .

١٧٦ - وكان ثمة استياء بوجه عام من الدستور الحالي لأن صيغته وضعت دون اجراء مشاورات محلية كافية مع الجمهور . وتناول بعض النقد الموجه إلى الدستور السلطات المخولة للحاكم ، والأحكام المتصلة بالجنسية أو " مركز المنتسب " ولجنة الخدمة العامة ، وعدم وجود دور رسمي للمعارضة . وثمة شعور قوى بين السكان بوجوب اجراء استعراض عام للدستور .

١٧٧ - وقد أخبرت البعثة أثناء المباحثات التي أجرتها مع ممثلي الدولة القائمة بالادارة في لندن أنه لو تقدم شعب أنغيلا بمقترحات محددة فبالا مكان النظر ايجابيا في ادخال تعديلات على الدستور . ولكن نظراً لأن الدولة القائمة بالادارة تعتبر هذا الدستور " دستوراً متطوراً " ، فلن تقبل أن تنظر في نقل السلطات الى الحكومة المحلية إلا في سياق التقدم في طريق الاستقلال .

للأنغليين في التمريض والعمل الاجتماعي والجوارك والمكوس ومكافحة المخدرات . ولا حظ مدير الصندوق ان المساعدة يمكن ان تقدم مباشرة لحكومة الأقليم حسب طلبها ويمكن ان تشمل مجالات مثل اعداد المشاريع وتنسيقها وغير ذلك من المجالات ذات الصلة .

١٧٠ - ودعا نائب الأمين العام البعثة الى ابلاغ الدولة القائمة بالادارة وحكومة انغويلا بأن أمانة الكمولث مستعدة للنظر في أى طلب للحصول على مساعدة تقنية .

١٧١ - وشكر رئيس البعثة نائب الأمين العام لتعاونه ولعرضه تقديم المساعدة لانغويلا . وتعهد بأن يبلغ كلا من حكومة الاقليم والدولة القائمة بالادارة بعرض الأمانة .

١٨٤ - ولا حظت البعثة أيضا ان عدم وجود مرافق لوسائط الاعلام الجماهيري أمر يدعو الى القلق . وكان ثمة اعتقاد بوجه عام ان استحداث مرافق من هذا القبيل أمر ممكن ومستحسن .

١٨٥ - وأمعت البعثة النظر في مستقبل انغويلا السياسي وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ . وبينما يعتبر الاستقلال ، بطبيعة الحال ، مطمحاً طبيعياً ومشروطاً ، فمن الحتمي أن تؤثر الظروف الخاصة السائدة في انغويلا على تفكير الشعب بالنسبة لمركز مستقبله السياسي . ولهذا يتعين تكثيف التوعية السياسية في انغويلا كي يتمكن سكان الاقليم من أن يبحثوا جميع الخيارات المتاحة لهم بحرية والآثار التي تترتب على اختيارهم ممارسة منهم لحقهم في تقرير المصير والاستقلال . وفي هذا المجال ، أمرت البعثة عن اعتقادها من جديد بأن العامل الذي يقرر مركز الاقليم في المستقبل ينبغي أن يكون حرية الشعب في التعبير عن رغباته .

١٨٦ - أما مسألة تعديل الدستور الحالي فينبغي أن تترك للشعب حرية الاختيار بصددها من خلال ممثليه المنتخبين الذين يجوز لهم بحث هذه المسألة مع الدولة القائمة بالادارة .

١٨٧ - وترى البعثة أن اشتراك ممثلي الاقليم في أعمال المنظمات الاقليمية والدولية أمر كبير الأهمية ، وهي تحت الدولة القائمة بالادارة على أن تيسر وتشجع ، بالتشاور مع حكومة الاقليم ، هذه المشاركة وذلك لتمكين ممثلي الشعب من بحث التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاقاليم والبلدان الأخرى الشبيهة باقليمهم . وان البعثة ان تعتقد أن هذه المشاركة تشكل خطوة ايجابية في ميدان التوعية السياسية ، توصي الدولة القائمة بالادارة أن تواصل بذل كل جهد ممكن في هذا المجال .

١٨٨ - ولمست اللجنة أن حكومة الاقليم وسكان انغويلا يهتمون اهتماماً كبيراً بمشااكل الاقليم الاقتصادية ، وتعرب البعثة عن الأمل في أن تحظى تنمية انغويلا بأقصى درجة من التشجيع . وفي هذا الصدد ، توافق البعثة على أن ثمة حاجة لتقديم المساعدات الخارجية على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف ، فضلا عن المساعدات المالية التي تقدمها الدولة القائمة بالادارة . وتطلب البعثة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية وغيرها أن تقدم المزيد من المساعدات للبلدان التابعة الصغيرة مثل أنغويلا .

١٨٩ - وفي ضوء ما سلف ، توصي البعثة بأن تواصل الدولة القائمة بالادارة ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، اتخاذ الخطوات اللازمة لتنمية اقتصاد انغويلا وتنويعه لفتح مجالات جديدة للعمل في الاقليم وخاصة ما يلي :

(أ) تعزيز صناعة السياحة بما في ذلك تحسين مرافق المطار ؛

١٧٨ - وكرر ممثلو الدولة القائمة بالادارة القبول بأن الحكومة البريطانية على استعداد لمنع الاستقلال لانغيلا ان أعرب الشعب بواسطة ممثليه المنتخبين من الرغبة في نيل الاستقلال . وقيل للبعثة ان حصول اقليم على الحكم الذاتي الداخلي الكامل يجعل من المستصوب والمحبذ من الناحية السياسية أن ينال ذلك الاقليم الاستقلال الكامل الشامل في غضون فترة ١٨ شهرا . ولهذا عندما يتخذ اقليم تابع قرارا بأن يسعى للحصول على حكم ذاتي داخلي ينبغي أن يقترن ذلك باتخاذ قرارا بالمضي نحو الاستقلال .

١٧٩ - وأخبرت البعثة انه على الرغم من أن انغيلا لم تعد تحصل على منحة في شكل معونة لموازنة ميزانيتها المتكررة فانها لم تنظر حتى الآن في جدول زمني لنيل الاستقلال . وفي هذا السياق ، أكد للبعثة ممثلو الدولة القائمة بالادارة أن حكومتهم ستنتظر في أي طلبات يقدمها الاقليم في المستقبل للحصول على المنحة التي تأخذ شكل معونة .

١٨٠ - وأكدت حكومة انغيلا وشعبها للبعثة أن ثمة حاجة للتنمية الاقتصادية طما بأن الاقليم يفتقر الى الموارد الطبيعية والقوى العاملة المدربة والهيكل الأساسية المناسبة . وتشمل أولويات الحكومة والشعب اقامة صناعة سياحية موجهة خصيصا الى القطاع السياحي ذي الدخل المرتفع ، وتطوير صناعة صيد الأسماك ، والصناعات الخفيفة لتنمية الاقتصاد وتشجيع بعض الانغليين الذين اضطروا للبحث عن عمل في الخارج على العودة .

١٨١ - وفي هذا السياق شددت حكومة انغيلا وشعبها على الحاجة الى تحسين مرافق المطار وتأهيل الميناء لاستقبال السفن الكبيرة ، وتطوير شبكات الطرق والمياه والكهرباء والمواصلات . ولا حظت البعثة انه لا توجد خطة محكمة لتحقيق تنمية من هذا القبيل وان الحكومة المحلية عاجزة عن تقديم مشاريع الى المانحين المحتملين والانتفاع الكامل بموارد المعونة المتوفرة . وذكر ممثلو الدولة القائمة بالادارة انه بحث في أيار/مايو ١٩٨٤ مشاريع لتقديم معونة رأسمالية لانغيلا مقدارها ٢٠ مليون دولار على مدى سنتين . كما ذكروا انه بالرغم من توافر الأموال في الفترة ١٩٨٣/١٩٨٤ لتنمية القوى العاملة ، لم يستخدم إلا ٢٠ في المائة منها .

١٨٢ - وذكرت البعثة بعد أن زارت مدرستين من المدارس الابتدائية الست والمدرسة الثانوية الوحيدة في الاقليم انه يوجد نقص في المرافق اللازمة للتعليم الثانوي والتقني والمهني في انغيلا . كما يوجد نقص في مرافق الالعاب الرياضية للطلبة والجمهور بصورة عامة . وأشارت الدولة القائمة بالادارة في هذا الصدد الى وضع خطط لتنفيذ بعض توصيات الدراسة الاستعراضية التعليمية التي أجريت مؤخرا في الاقليم .

١٨٣ - وكشفت زيارة مستشفى انغيلا مدى قصور المرافق الصحية في الاقليم . كما ذكر ممثلو الدولة القائمة بالادارة توصيات الدراسة الاستعراضية للخدمات الصحية في الاقليم التي أجريت في عام ١٩٨٢ هي الآن قيد النظر .

المرفق الأول

برنامج البعثة وأنشطتها

<u>التاريخ</u>	<u>الأنشطة</u>
الثلاثاء، ١١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤	صباحا مغادرة نيويورك ، الوصول الى سانت مارتان ، بعد الظهر ركوب طائرة أخرى الى أنغيلا . الوصول الى أنغيلا . اصدار بيان صحفي عن طريق الاذاعة .
الأربعاء، ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤	صباحا اجتماع مع الحاكم ورئيس الوزراء . اجتماع مع أعضاء المجلس التنفيذي . بعد الظهر اجتماع مع رئيس مجلس النواب ومع أعضاء المجلس الذين ليسوا وزراء . اجتماع مع زعماء حزب المعارضة . مساء حفل استقبال يقيمه الحاكم .
الخميس، ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤	صباحا اجتماع مع أعضاء الغرفة التجارية . اجتماع مع أعضاء رابطة أصحاب الفنادق ورابطات الموظفين (الخدمة المدنية ، والشرطة ، والمرضىين ، والمدربين) . اجتماع مع اللجنة التنفيذية لحزب تحالف أنغيلا القومي . بعد الظهر اجتماع مع الأمناء الدائمين للادارات الحكومية . اجتماع مع أعضاء لجنة الخدمة العامة . .. / ..

(ب) تنمية صناعة صيد الأسماك ومرافق الموانئ حتى تصبح كافية ؛

(ج) تيسير إنشاء صناعات خفيفة في الاقليم ؛

(د) تشجيع تنمية القطاع الزراعي ؛

(هـ) تحسين الطرق وشبكات المواصلات والمياه والكهرباء .

١٩٠ - لاحظت البعثة أن مرافق الصحة العامة في الاقليم غير كافية وهي توصي بأن تتخذ الدولة القائمة بالادارة الخطوات اللازمة لتيسير بناء مستشفى جديد وتحسين الخدمات الصحية في جميع أنحاء الاقليم .

١٩١ - كما توصي البعثة ببذل جهود لتوسيع مرافق التدريب الثانوى والتقني والمهني في الاقليم . ولتحقيق هذا الهدف ينبغي للدولة القائمة بالادارة أن تكفل إتاحة أموال كافية على أساس مستمر .

١٩٢ - ان البعثة ان تضع في اعتبارها الدور الهام الذى تؤديه وسائط الاعلام الجماهيرى ونظام الاتصالات في عملية التوعية السياسية ، توصي بايجاد مرافق من هذا القبيل في الاقليم . كما تحث الدولة القائمة بالادارة على أن تيسر نشر المعلومات من أعمال الأمم المتحدة بصورة خاصة أعمال اللجنة الخاصة ذات الصلة بالاقليم . وفي هذا الصدد ، ترجو البعثة من الدولة القائمة بالادارة أن تعمم هذا التقرير في انغولا .

١٩٣ - وأخيرا ينبغي التنويه بأن شعب انغولا أعرب عن آرائه وأفصح عنها للبعثة بحرية . وان البعثة على يقين من أن النهج العملي الذى اتبعه شعب انغولا وزعمائه سيمكنه من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال بحرية وفقا لعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

الحواشي

(١) انتيغوا ، دومينيكا ، سانت فنسنت ، سانت لوسيا ، غرينادا .

(٢) أودعت نسخة من مرسوم (دستور) أنغولا لعام ١٩٨٢ في أغابير الأمانة ، وهي متاحة لأعضاء اللجنة الخاصة للاطلاع عليها .

(٣) ان سانت مارتن ، التي تشكل جزءا من جزر الأنتيل الهولندية وتديرها حكومة هولندا ، تتقاسم جزيرة مع سانت مارتن التي هي اقليم تابع لغوادالوب ، وهي مقاطعة فرنسية فيما وراء البحار .

(٤) ان عملة الاقليم هي دولار شرقي الكاريبي . ويساوى الدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة ٢٧٠ من دولارات شرقي الكاريبي .

المرفق الثاني

البيان الذي أدلى به رئيس البعثة الزائرة في

١١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤

- ١ - أود ، بالنيابة عن بعثة الأمم المتحدة الزائرة الموفدة الى أنغولا ، أن أعبر عن سروري بوجودي هنا بينكم . وأود أيضا أن أعبر عن امتنان البعثة الزائرة لحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشاملة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، ولحكومة أنغولا ، للدعوة التي وجهتها اليها .
- ٢ - ان أعضاء البعثة ، التي لي شرف رئاستها هم : السيد كنوار بهدور سريفا ستافا من الهند ، والسيد ديريك موري من ترينيداد وتوباغو ، وأنا عمار العماري من تونس . ونحن كلنا أعضاء في اللجنة الخاصة المعنية بانها الاستعمار وفي لجنيتها الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة التي أترأسها أيضا . وكلنا من بلدان مرت بعملية انها الاستعمار ، وبصفتنا هذه ، فاننا نهتم بشؤون الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وخاصة بمشاكل الأقاليم الصغيرة .
- ٣ - وان الأمم المتحدة ، منذ نشأتها ، تهتم اهتماما كبيرا برعاية الأقاليم التابعة وبمسألة انها الاستعمار المتصلة بها . ويعتبر ادراج مسألة انها الاستعمار في ميثاق الأمم المتحدة ، بوصفها جانبها هام من مقاصد الأمم المتحدة ووظائفها ، معلما رئيسيا في المساعدة على جعل ادارة الشعوب والأقاليم الخاضعة للحكم الاستعماري ضمن اختصاص المجتمع الدولي .
- ٤ - ويمقتضى المادة الثالثة والسبعين من الميثاق ، قبل أعضاء الأمم المتحدة المسؤولين عن ادارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطا كاملا من الحكم الذاتي التمتع بالتزامات معينة . وسلموا أيضا بأن مصالح سكان هذه الأقاليم تعلو على كل شيء . وقبلوا ، أمانة مقدسة في عنقهم ، الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية أهل هذه الأقاليم . وقد تعهدت الدول القائمة بالادارة بكفالة تقدم السكان سياسيا واجتماعيا وتعليميا ، وبمعاملتهم بانصاف وحمايتهم من ضروب الاساءة . كما تعهدت بتنمية الحكم الذاتي ، وبمراعاة الأمان السياسي لهذه الشعوب المراقبة الواجبة ، وبمساعدها على اقامة مؤسساتها السياسية الحرة تدريجيا . وتعهدت أيضا بأن تحيل الى الأمين العام للأمم المتحدة ، بانتظام ، معلومات تتعلق بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الأقاليم التي تديرها . وقد أصبحت التزامات الدول القائمة بالادارة تلك محل اهتمام الأمم المتحدة بحكم ادراجها في الميثاق .

الأنشطة

التاريخ

الجمعة، ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ صباحا زيارة المدرسة الثانوية .

زيارة لاحدى المدارس الابتدائية .

زيارة المستشفى .

حفل توديع تقيمه البعثة .

السبت ، ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ صباحا اجتماع عام .

اجتماع استعراضي مع الحاكم .

بعد الظهر اجتماع استعراضي مع رئيس الوزراء .

جولة في الجزيرة .

الأحد ، ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ صباحا مغادرة أنغيلا .

الاثنين ، ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ صباحا الوصول الى لندن .

الثلاثاء ، ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ صباحا اجتماع مع ممثلي أمانة الكومنولث .

الأربعاء ، ١٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤

اجتماع مع البارونة يونغ ، وزيرة الدولة في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث ، ومع ممثلين حكوميين آخرين .

الخميس ، ٢٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ بعد الظهر مغادرة لندن .

الوصول الى جنيف .

الجمعة ، ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ اجتماع البعثة : اعداد التقرير .

السبت ، ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ اجتماع البعثة : اعداد التقرير .

الأحد ، ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ مغادرة جنيف .

٩ - وان تعاون الدولة القائمة بالادارة ليس ضروريا فحسب لنجاح بعثة زائرة بل هو أساسي . وان اللجنة الخاصة لتشعر بالامتنان للتعاون والمساعدة اللذين أتاحتهما فوراً لهذه البعثة الزائرة حكومة جلاله ملكة المملكة المتحدة . ونحن نتطلع الى الاجتماع بأكبر عدد ممكن منكم . ونأمل أن تعبيرا لنا عن آرائكم . وأخيرا اسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى اننا هنا لمساعدتكم ومساعدة حكومتكم والدولة القائمة بالادارة في التوصل الى قرارات تحمي مصالحكم .

٥ - وقد اتخذت الأمم المتحدة ، عن طريق الجمعية العامة ، في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، القرار الذي كثيراً ما يستشهد به والمسمى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (القرار ١٥١٤ (د - ١٥)) ، وذلك لتنفيذ دورها المتمثل في كفالة رفاهية سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، على النحو المعلن في الميثاق . وقد أصبح هذا القرار أحد أسس عمل اللجنة الخاصة ، التي أنشئت لدراسة تطبيق الاعلان وتقديم اقتراحات وتوصيات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الاعلان . ويعلن القرار أن لجميع الشعوب الحق في أن تحدد مركزها السياسي بحرية وأن تسعى الى تحقيق انطوائها الاقتصادية والاجتماعي والثقافي . وينص كذلك على ألا يتخذ أبداً عدم كفاية الاستعدادات سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو تعليمياً كذريعة لتأخير الاستقلال .

٦ - وقد اعتمدت اللجنة الخاصة ، للاضطلاع بوظائفها ، اجراءات شتى لجمع المعلومات المتصلة بدورها وبدور الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأقاليم التي تدخل في نطاق نظر اللجنة . وقد جاءت البعثة الزائرة الى هنا للحصول على معلومات مباشرة عن التقدم الذي أحرزتموه ، عن طريق المساعدة التي تقدمها الدولة القائمة بالادارة ، في جميع ميادين التنمية ، بهدف المساعدة على الوفاء بأمانكم المشروعة . ويساعد البعثة ثلاثة موظفين من الأمانة العامة للأمم المتحدة ، تحت اشراف السيد نور الدين ادريس ، الأمين الأول للبعثة .

٧ - ولسنا هنا لنقول لكم ما يجب أن تفعلوه أو كيف تديرون شؤونكم ، وانما علينا ، بالأحرى ، أن نستمع اليكم لتمكين الأمم المتحدة من التعرف على جزيرتكم وعلى مشاكلكم . وسنقوم بذلك بالتحدث مع ممثلي الدولة القائمة بالادارة ، ومع المسؤولين في حكومة أنغيلا ومع ممثلي الأحزاب السياسية ، وفوق كل شيء بالتحدث معكم أنتم ، الشعب ، الذي يتمتع عليه هو في نهاية المطاف أن يقرر الاتجاه الذي يجب أن يتبعه بلدكم .

٨ - وقد تم الاتفاق على برنامج لزيارتنا مع الدولة القائمة بالادارة ومع حكومة أنغيلا . وقد طلبنا على وجه التحديد أن يخصص لنا وقت لتمكين بعض الأفراد من الجمهور أن يلتقوا بنا بصفتهم الفردية . ولهذا الغرض ، ستعقد البعثة اجتماعاً عاماً بعد ظهر يوم الجمعة ، ١٤ أيلول / سبتمبر ، بمقر الكشافة والمرشدين . وقد يصعب على البعض أن يتكلموا فسي اجتمعوا ؛ ولذلك فقد خصص وقت لتمكينهم من ابلاغنا بأرائهم بحرية . واننا نأمل أن تستغلوا هذه الفرصة . فبدون ذلك لن نستطيع تقديم صورة تعكس بدقة آراء الشعب . فنحن هنا لابلغ الأمم المتحدة بآمالكم وطموحاتكم وخوفاتكم وفوق كل شيء بثقتكم في أن ما سيحدث ، في النهاية ، سيمثل آمالكم وطموحاتكم الحقيقية .

ومن دواعي السخرية أن هذا الإدراك هو في القرن الحالي حينين إلى الماضي أكثر من كونه إدراكا حقيقيا ، وربما كان تفسير هذه السخرية هو انخفاض مستوى أهمية انغيلا الاقتصادية وحجم سكانها .

٧- وأيا كان الأمر ، فإن خبرة انغيلا في مجال المسؤولية الحكومية وعملية صنع القرارات ظلت حتى عام ١٩٦٧ مؤلفة من إيفاد عضو منتخب واحد إلى الهيئة التشريعية في سانت كيتس وقيام دكتور وحاكم من غير مواطني انغيلا بإدارتها ثم اضطلاع محافظ من غير مواطني انغيلا بهذا العمل بعد ذلك .

٨- ومع اكتساب دولة سانت كيتس - نيفيس - انغيلا في عام ١٩٦٧ مركز الدولة المرتبطة فإن أحباط سكان الجزيرة من زارعي البازلاء الذي أدى إلى فشل الترتيب الدستوري الجديد المتعلق بإنشاء مجلس للجزيرة قد ظهر في الأحداث التي وقعت في الفترة الممتدة من ٣٠ أيار/ مايو ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٤ عندما كان شعب انغيلا يسير بخطى متعثرة ، محاولا ضبط نظامه الاجتماعي ، ولا يحظى بتعاطف كبير من العالم الخارجي ، ولا بميزة وجود محاكم معترف بها تابعة لوكالات إنفاذ القوانين .

٩- ومن دواعي الفخر لنا كشعب أن التحامنا ظل كما هو ، بيد أن تلك الفترة من تاريخنا أظهرت مدى قلة تجربتنا الحكومية آنذاك .

١٠- ويؤكد تاريخنا في الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٢ الضعف الذي كثيرا ما يصحب فترة الشباب .

١١- وفي عام ١٩٧٥ ، منح مجلس الملكة الخاص انغيلا دستور الدول المرتبطة الذي وضع وفقا لاحتياجات انغيلا وقتئذ ، مع مراعاة تاريخها الحديث .

١٢- وفي الاجتماعات المعقودة في أيار/ مايو ١٩٧٥ ، وافقت حكومة جلالة الملكة (حيث ترأست الاونرابل جون ليستر المفوضات) على منح انغيلا مزيدا من التقدم الدستوري عندما يطلب شعب انغيلا ذلك .

١٣- ولم تشترك انغيلا رسميا في عطية الممارسة الحكومية وصنع القرارات فيها إلا منذ عام ١٩٧٥ .

١٤- ويرد في التذييل أدناه توضيح لبحث شعبنا عن حكومة فعالة ، الذي اقترن ببقية باقية من الزعامة الجذابة التي تظهر في أنماط الاحلاف الحكومية وفي تواتر الانتخابات .

١٥- ومركز انغيلا الدستوري محدد بمدى تطبيق التعليمات الملكية ، وهي ممارسة يراها شعب انغيلا من وقت لآخر ممارسة تعسفية وهوائية ، ونحن نلتصم الخبرة الحكومية عن طريق انتخاب حكومة كما هو منصوص عليه في دستورنا .

المرفق الثالث

مذكرة مقدمة الى البعثة من حزب تحالف انغيلا القومي بعنوان "قضية استقلال انغيلا"

- ١- ان الاستقلال يعني بالنسبة لنا المسؤولية الدستورية الكاملة ، وظهور وعي وطني وتبلوره ، والقدرة على حماية السلامة السياسية النابعة من هذا الوعي الوطني .
- ٢- وتنعكس ذروة حماية السلامة السياسية الوطنية في القدرة على الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة في كافة مجالات الحياة الوطنية ، سواء في الأجهزة الحكومية أو في تنظيم الرفاه البيئي للشعب برمته ، أو توضيح الوعي الثقافي والتقاليد الثقافية للشعب والحفاظ عليها .
- ٣- وأساس قدرة أى شعب على تحمل هذه المسؤولية هي قدرته الاقتصادية على القيام بذلك ، ودعامة هذا الأساس هي خبرة المجتمع كمجتمع . فعندما ترسخ على هذا النحو القاعدة الاقتصادية والخبرة الاجتماعية لشعب ما ، حينئذ يتسنى له نيل استقلاله وبلوغ أعلى درجاته .
- ٤- ويجب النظر الى قدرة أنغيلا على نيل استقلالها من وجهة النظر التالية :
 - (أ) سكانها ونمط نموهم على مدى السنوات الثلاثين الماضية ؛
 - (ب) تاريخها الفريد في منطقة البحر الكاريبي ؛
 - (ج) مجمل خبرتها في مجال عمل الأجهزة الحكومية ؛
 - (د) مستوى تنميتها الاقتصادية ؛
 - (هـ) العلاقة بين نمط الهجرة فيها ودعم سلامتها الاقتصادية .

نبذة تاريخية

- ٥- ان انغيلا اقليم بريطاني مستقر ، ومن ثم فان القرابة التي تتمتع بها تجاه بريطانيا العظمى لا تقل عن قرابة جزر فوكلاند ، وان كانت دماء سكان انغيلا بأكملهم تمثل مزيجا لأنهم ينحدرون من أصل افريقي وأوروبي ، بغض النظر عن اختلاف ألوان بشرتهم .
- ٦- ان اتجاهنا الثقافي هو مزيج متميز من الثقافة الافريقية والأوروبية التي تتسم بخلفيتها الكاريبية ، ولكن ادراكنا للأنماط الحكومية ارتبط دائما بالمملكة المتحدة

المرفق الرابع

مذكرة قدمها الى البعثة حزب أنغيلا الديمقراطي بعنوان " مركز أنغيلا وتطلعاتها "

١ - اننا نرحب بهذه البعثة التي أوفدها لجنة ال ٢٤ الخاصة التابعة للأمم المتحدة ، وذلك على أساس تفهم واضح بأن حضوركم يتم بناه على طلب المملكة المتحدة كي تتولوا تقديم تقرير عن آراء جميع سكان أنغيلا حول وضعنا الاستعماري الحالي وتطلعاتنا بخصوص المستقبل .

٢ - ربما لم تكن لدينا فكرة واضحة عن الدوافع التي جذت بالمملكة المتحدة أن توجه هذا الطلب الى لجننتكم ، لكننا نؤكد لكم أنكم أقنعتمونا ، بصورة معقولة ، بأن مهمة البعثة تتمثل أساسا في تقديم تقرير الى الأمم المتحدة عما اذا كانت ادارة الاقليم تتم على الوجه المناسب ، وعما اذا كان حقنا في تقرير الصير يحظى بالتقدير ويضمن كما يجب .

٣ - وقبل أن نعرض بايجاز آراءنا بشأن الحالة الراهنة في أنغيلا ، نود ايراد النقاط التالية ذات الصلة بهذه البعثة :

(أ) ويتوقع حزب أنغيلا الديمقراطي أن تأخذوا في الاعتبار الحالة السائدة في أنغيلا خارج اطار سائر بلدان العالم النامي ؛

(ب) ويتوقع حزب أنغيلا الديمقراطي أن تعربوا عن آرائه في الأمم المتحدة بشكل ملائم فيما يتعلق بالحاجة الى المساعدة في مجالات محددة من مجالات التنمية تفوق ما يكون من المتوقع أن يقدمه البلد الأم ؛

(ج) ويتوقع حزب أنغيلا الديمقراطي أن تؤكدوا للمملكة المتحدة الطابع الملتصق للمتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية فيما يتعلق بالهياكل الأساسية بوصفها الوسيلة الى تخفيف التبعية ؛

(د) وسيكون حزب أنغيلا الديمقراطي ممثنا لوأتاحت له البعثة فرصة الاطلاع على نسخة من مشروع تقرير البعثة قبل تقديمه بصورة نهائية الى الأمم المتحدة . واذ لم يتح ذلك ، فاننا نتوقع بلا ريب الحصول على نسخة من التقرير النهائي .

٤ - لقد كان الغرض مما سلف هو ابداء رأينا حول ما من شأنه أن يعزز صداقية هذه البعثة في غوء الاعتراف بها بوصفها تحقيقا غير متحيز في الحالة السائدة في أنغيلا . وكما ذكرنا سالفا ، فاننا نعتقد ، بصورة معقولة ، أن مجال البحث الذي كلفت المملكة المتحدة البعثة باجرائه لا يشمل فرض الاستقلال ، الا أننا مدركون تمام الادراك لـ

التذييل

انغولا : الانتخابات ني الفترة ١٩٧٦-١٩٨٤

السنة	الزعيم	تكوين الحكومة	اسماء الاحزاب	المعارضة
١٩٧٦	الانتخابات جيمس رونالد مستر رئيس الوزراء	ج . ر . ماستر ل . فمبر أ . ليك هودج ج . هودج ج . فليمينغ ل . فمبر	حزب الشعب التقدمي	هيبرت هيوز
١٩٧٨	المجموعة البرلمانية اميل فمبر رئيس الوزراء	ل . فمبر ي . فمبر أ . ليك هودج ج . هودج ج . فليمينغ ه . هيوز	حزب تحالف انغولا القومي	جيمس ر . ماستر
١٩٨٠	الانتخابات ج . ر . ماستر رئيس الوزراء	ج . ر . ماستر ج . روبرتس ه . هيوز أ . هيوز ن . هودج ن . ماستر	حزب انغولا المتحد	اميل فمبر حزب تحالف انغولا القومي
١٩٨١	الانتخابات ج . ر . ماستر رئيس الوزراء	ج . ر . ماستر أ . فليمينغ ن . ماستر ف . بانكس م . كونور	حزب انغولا الشعبي	اميل فمبر جون هودج حزب تحالف انغولا القومي
١٩٨٤	الانتخابات ل . فمبر رئيس الوزراء	ل . فمبر أ . ليك هودج ه . هيوز ل . ريد أ . هيوز	حزب تحالف انغولا القومي	أ . فليمينغ ن . ماستر

باحتياجات المؤسسات التجارية التي تكون على بعد آلاف الأميال . ان السياحة لم تعتمد
تمثل صناعة الخدمات الوحيدة التي يمكنها توفير سلع غير ملموسة للأسواق الأجنبية .
وانا اعتبرت السياحة القاعدة فيلا مكان تنوع اقتصاد أنغولا ليشمل عددا أكبر من صناعات
الخدمات .

٩ - وهناك عدد من الاحتياجات للهياكل الأساسية التي يكون شمة حاجة اليها فوراً
للاستفادة من الفرص المتاحة لتلبية احتياجات صناعات الخدمات هذه فضلاً عن الاحتياجات
الاجتماعية/الانسانية الأساسية لسكان أنغولا . وهذا من الاسهاب في وصف هذه
الاحتياجات للهياكل الأساسية ، نفضل ايراد قائمة بها على الوجه التالي :

(أ) انشاء الطرق المؤدية الى جميع مواقع التنمية سواء منها تلك المتاحة
للمستثمرين المحليين أو الأجنب ؛

(ب) انشاء شبكة مناسبة لتوفير المياه وتوزيعها ؛

(ج) توفير امدادات كافية من الكهرباء وتوزيعها ؛

(د) انشاء مدارس مناسبة ومرافق أخرى للتدريب (ومرافق للاستحمام) ؛

(هـ) انشاء مرافق صحية مناسبة ولا سيما مستشفى ملائم ؛

(و) انشاء شبكة مناسبة من الموانئ والمرافئ والمطارات ونظام للمواصلات ؛

(ز) ايجاد مصدر لرؤوس الأموال اللازمة للمشاريع الانتاجية لتوسيع المنشآت
التجارية المحلية ؛

(ح) وضع برنامج تدريب مستمر يستهدف تدريب الموظفين المهرة اللازمين
لادارة الصناعة المحلية على كافة المستويات .

١٠ - ومن المستبعد أن يتمكن البلد الأم وحده من تلبية جميع هذه الاحتياجات .
اننا نرى أنه من الضروري للأمم المتحدة بوصفها وكالة تعالج المحن المختلفة التي تعاني
منها البلدان النامية ، سواء المستقلة أو غير المستقلة ، أن تتقدم بتوصيات تحدد مصادر
المساعدة المحتملة والتي ليس لأنغولا علم بها . واننا نعتقد أن هذه البعثة تضطلع
بمسؤوليات تتجاوز حدود اختصاصاتها المحددة وتتمثل في تقديم مقترحات بشـأن
الاستراتيجيات والنهج اللازمة ، الى المملكة المتحدة أو الى أنغولا مباشرة بخصوص أنجع
السبل المؤدية الى تحقيق أهدافنا ومطامحنا .

١١ - بيد أنه قد يكون من المستصوب في هذه الآونة تحديد طبيعة التنمية التي سوف
يسعى حزب أنغولا الديمقراطي الى تحقيقها بعد أن يسوّى مشكلة الهياكل الأساسية .
وفيما يتعلق بالسياحة والصناعات الحديثة الأخرى ، نعتقد أنه ينبغي توجيه تفكيرنا

وجود كم سيعزز ظهور المملكة المتحدة كدولة قائمة بالا دارة ليس لديها أى شيء تخفيها .
واننا نأمل (ونحن نقدر تأكيدكم حق قدرها) في أن تقريركم سيكون أكثر من مجرد اسهام
في مجلدات المكتبة المهمة التي تكتظ بها رفوف مكتبة الأمم المتحدة .

الحالة في أنغولا

٥ - ان حزب أنغولا الديمقراطي قلق ازاء الوضع في أنغولا لأننا نعيش في عصر تشجع
فيه الدولة القائمة بالا دارة الأمم الصغيرة على ممارسة حق تحقيق الصير ونيل الاستقلال
بدلا من أن تقاوم ذلك . ان الحزب قلق بوجه خاص لأنه من الأسهل لاقليم لا يستطيع
أن يقدم أى موارد للبلد الأم أن ينال الاستقلال من اقليم يكون غنيا بالموارد الطبيعية ،
أو يكون له موقع استراتيجي هام يحتاج اليه البلد الأم لأغراض الدفاع . هذا هو ما يجعلنا
نرتاب في النوايا التي كانت السبب في ايفاد بعثتكم الى أنغولا ، ان نرى أن مواردنا
الطبيعية وموقعنا الاستراتيجي لا تؤهلنا للبقاء كمستعمرة من مستعمرات المملكة المتحدة .

٦ - واذا كانت الاعتبارات الواردة أعلاه لا تدعو الى ايمان الفكر ، فبوسع حزننا أن
يؤكد بصورة قاطعة أننا لا ننوى بتاتا أن نواصل الحديث في موضوع الاستقلال في الوقت
الحاضر . وفي الوقت ذاته فاننا لا ننوى ، بوصفنا شعبا أيبيا ، ان نبقي اقليما يفرض
أعباء جسيمة على المملكة المتحدة . وان استعدادنا لقبول التحدى الذى يتمثل في
تحمل نفقاتنا المتكررة دليل على تصميمنا على أن نحقق وضعنا اقتصاديا قادرا على الحياة ؛
وعلى الرغم من أن الأمر لا يتعلق بالاستقلال السياسي في الوقت الحاضر فان طموحنا
يجعلنا نرفض رفاهية التبعية الاقتصادية .

٧ - وهكذا فكل ما تتهديه أنغولا هو انشاء الهيكل الأساسي لمرحلة الانطلاق
الاقتصادى . وان كنا بلدا محروما من موارد معدنية هامة فهذا لا يعنى أننا بلد يستسلم
للأس . ان مواردنا لا بد أن تكون أرغنا وشعبنا . ان أرغنا جميلة لأنها محاطة بأجمل
الشواطىء وأنقى المياه في العالم . وان شعبنا جميل لأنه ودود وعزيز ومستقل . وما دام
جميع أبناء شعبنا من أصحاب الأراغى فان هذا يوثق الصلة بين الأرض والشعب وهو أمر
فريد بالمقارنة بسائر الجزر في منطقتنا .

٨ - وفي ضوء ما سبق ، يحتم طابع أنغولا الفريد تحقيق تنمية اقتصادية ذات طابع
فريد . وقد تشمل الموارد سالفة الذكر المواد الخام اللازمة لصناعة يتم التركيز عليها أساسا
وأعني بهذا السياحة . واذا كانت السياحة صناعة سريعة التضرر فلا بد أن يكون أى تطور
قائم على السياحة سريع التضرر أيضا . لكن في عصر تتطور فيه التكنولوجيا بسرعة لا يسد
من أن يزداد تنوع الخدمات المتصلة بنقل التكنولوجيا وأن يتخذ طابعا تخصصيا . وهناك
نتيجة أكثر احتمالا تتمثل في تنوع الاقتصاد الذى يفتقر الى موارد طبيعية هامة ان أنه
بوسع الأقاليم غير الآهلة بالسكان أن تستفيد من تحسين خدمات المواصلات للوفاء

(ز) يود الأنغليمنون أن يحنوا المطقة المتحدة على تقديم المساعدة لطبيقة احتماجاتهم في مجال الهياكل الأساسية بصورة أسرع وأسمى (وفي هذا الشأن ——— أن نستشهد بالسيدة بوجينها شارلس رئيسة وزراء دومينيكا عندما قالت : " ان المساعدة التي تمنح على وجه السرعة مساعدة لحافعة " .

(ح) يود الأنغليمنون أن تستقر في بلد هم جادون الديمقراطية والعدالة والاقتصاد الحركيزة لا يتجزأ من حقوقهم الدستورية ؛

(ط) يعترف الأنغليمنون بعدم أنغلا على أنه تقدم بحره كل مرد أميلسي .

١٤ - وقد وضع حزب أنغلا الديمقراطية برنامجا سياسيا استجابة لهذه المطامح . و نرجو أن يعمل أعضاء هذه اللجنة كسفراء لأنغلا لنقل هذه المطامح الى أساع الأمم الكثيرة التي تتألف منها الأمم المتحدة .

(تومنج) مكنود . ماكس
الأمين العام لحزب أميلا الديمقراطية

(تومنج) ج . رونالد هستر
رئيس حزب أنغلا الديمقراطية

بشأن سياستنا الانمائية بصورة رئيسية الى ايجاد توازن بين القوى العاملة المحلية والخدمات اللازمة للصناعات من ناحية وتأمين حماية الصناعة من هيمنة الاستثمارات الأجنبية من ناحية أخرى . وهكذا ، ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان عدم نمو الصناعة الى حد أن يصبح تجنب الاستيراد المكثف للقوى العاملة الخارجية لازماً ، ولحماية المساهمة المحلية فسي الملكية من هيمنة المساهمة الأجنبية .

١٢ - وحيث أن أنغيلا هي آخر إقليم في المنطقة يمارس صناعات الخدمات فقد شاهد الأنغلييون الحرمان الذي أصاب أبناء مواطني الجزر الأخرى والناجم عن نقل ملكية موارر أراضهم النادرة بصورة جماعية الى المغتربين القادمين من أوروبا وكندا والولايات المتحدة . فضلاً عن ذلك ، فقد شاهدنا تدوير الهيئة الهادئة وتطوئها في الجزر المجاورة التي شجعت السياحة الجماهيرية والاستيراد المكثف للقوى العاملة لدعم اقتصاداتها المفتقرة الى التنظيم . ولا شك أن أنغيلا تحتاج الى استيراد رؤوس الأموال على نطاق واسع لأغراض التنمية . بيد أنه ينبغي مراقبة رؤوس الأموال هذه لتأمين المحافظة على التوازن بين المشاركة المحلية والأجنبية في تنميتها الاقتصادية .

الخاتمة

١٣ - ان ما هي آراء حزينا فيما يتعلق بمطامح شعب أنغيلا . وللمرة الثانية سنحدد هذه المطامح في شكل نقاط :

(أ) لا يطمح الأنغلييون في الحصول على أى شكل من أشكال الاستقلال السياسي في الوقت الحاضر ؛

(ب) يطمح الأنغلييون الى أن ينعم بلدهم بالقدرة الاقتصادية على الحياة مما يقلل الاعتماد في معظم احتياجاتهم على المملكة المتحدة ؛

(ج) يود الأنغلييون الابقاء على توازن ايجابي بين المشاركة الأجنبية والمحلية في اقتصادهم ؛

(د) يود الأنغلييون ، أن يستفيدوا من المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة والبلدان والوكالات المانحة الأخرى لتلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم الى الهيكل الأساسية ؛

(هـ) يرغب الأنغلييون في أن يحصلوا على رؤوس أموال لتلبية احتياجات المؤسسات التجارية المحلية ؛

(و) لا يرغب الأنغلييون في أن يحققوا نمواً سريعاً وعشوائياً لا يتمشى مع قدرة السكان على مجارته ؛

المرفق الخامس
خريطة أنغويلا

